

التجارة الخارجية للدول العربية

نظرة عامة

تراجعت قيمة التجارة الاجمالية السلعية العربية خلال عام 2014 بنسبة بلغت 2.7 في المائة لتصل إلى 2,118.9 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 2,176.9 مليار دولار عام 2013. بسبب انخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية بحوالي 6.6 في المائة لتبلغ حوالي 1,230 مليار دولار عام 2014 مقارنة بحوالي 1,316 مليار دولار عام 2013، متأثرة بانخفاض أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام 2014. أما بالنسبة لأداء الواردات الإجمالية السلعية العربية، فقد شهدت زيادة بنحو 3.3 في المائة لتصل إلى 889.3 مليار دولار عام 2014 مقارنة بحوالي 860.6 مليار دولار عام 2013.

بالنسبة لاتجاهات التجارة السلعية العربية في عام 2014، فقد أظهرت البيانات تراجع الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي واليابان وباقي دول العالم. بالمقابل ارتفعت الصادرات العربية المتوجهة إلى الصين وباقي دول آسيا. فيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين فقد ارتفعت الواردات السلعية مع معظم الشركاء التجاريين وسجلت الواردات من آسيا أعلى مساهمة حيث بلغت حوالي 38.2 في المائة من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2014.

فيما يتعلق بالهيكل السلعي للتجارة، استأثرت فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية. كما ارتفعت حصة المصنوعات وزادت الأهمية النسبية للمواد الكيماوية. أما المصنوعات الاساسية والسلع الزراعية فقد انخفضت الأهمية النسبية لهما عام 2014. فيما يتعلق بالواردات فتشير البيانات أن المصنوعات استحوذت على المرتبة الأولى في الواردات العربية. أما المواد الكيماوية فقد تزايدت حصتها، في حين أن حصة الواردات من السلع الزراعية انخفضت خلال عام 2014.

فيما يخص التجارة السلعية العربية البينية، فقد تأثر أداء التجارة العربية البينية بالتراجع الملموس الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط. بالإضافة إلى استمرار تأثير التطورات المحلية التي شهدتها بعض الدول العربية والتي أثرت على حركة التجارة بين الدول العربية وخاصة مع دول الجوار ونتج عنها ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين. ونتيجة لذلك فقد ارتفع معدل نمو قيمة التجارة البينية⁽¹⁾ العربية بشكل طفيف بلغ نحو 5.4 في المائة لتصل إلى 121.9 مليار دولار خلال

(1) تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية (الصادرات + الواردات) ÷ 2.

عام 2014، مقابل معدل نمو بلغ حوالى 4.5 في المائة خلال عام 2013، كمحصلة لارتفاع معدل نمو الصادرات البينية بحوالى 6.2 بالمائة، وتراجع نمو الواردات البينية إلى 4.7 بالمائة خلال عام 2014.

أما على صعيد تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية، فقد بلغت حصة التجارة البينية للنفط الخام حوالى 6.7 في المائة من متوسط قيمة التجارة العربية البينية أي ما يعادل حوالى 8.1 مليار دولار خلال عام 2014. فيما يخص مكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، يلي ذلك مجموعة السلع الزراعية.

وبالنسبة لتجارة الخدمات، فقد شهد عام 2014، استمرار تأثر تجارة الخدمات في الدول العربية بالظروف الداخلية التي تمر بها بعض الدول العربية، والتي أثرت على كافة مكونات الميزان الخدمي في تلك الدول. كما تأثرت تجارة الخدمات بارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي نظراً لتبني بعض الدول العربية عدد من المشروعات القومية العملاقة. فقد ارتفعت المتحصلات من الصادرات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2014 بمعدل 11.8 في المائة لتبلغ حوالى 137.1 مليار دولار، مقارنة مع 122.6 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. كما ارتفعت المدفوعات عن الواردات الخدمية الإجمالية للدول العربية لتبلغ حوالى 332.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 288.7 مليار دولار خلال عام 2013، أي بزيادة بلغت نسبتها 15.2 في المائة. وكمحصلة للتطورات السابقة اتسع العجز في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2014 من 166 مليار دولار ليصل إلى نحو 195.3 مليار دولار خلال عام 2014، محققاً بذلك زيادة قدرها 17.7 في المائة.

فيما يتعلق بتطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفيما يخص تحرير تجارة السلع، استمرت خلال عام 2014 المفاوضات لمعالجة واستكمال البنية التشريعية للمنطقة التي حددتها قمة الرياض وجرى تحقيق بعض التقدم بعد قمة الدوحة عام 2013 خصوصاً على مستوى قواعد المنشأ التفصيلية والقيود غير الجمركية. نتج عن ذلك إتمام المواقف التنفيذية الخاصة بالمنطقة بشأن معاملة منتجات المناطق الحرة بحيث تعامل معاملة السلع الأجنبية عند تصديرها للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أما فيما يخص تحرير تجارة الخدمات، التي أصبحت أحد الجوانب المحورية الهامة لكافة اتفاقيات التجارة الحرة والترتيبات الإقليمية، بدأت الدول العربية مطلع عام 2002 التفاوض على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات فيما بينها. ومن بين التحديات التي تواجه الدول العربية لإحراز تقدم في تحرير تجارة الخدمات تباين القدرات التفاوضية للدول العربية في مجال التجارة في الخدمات، وتباين القدرات الفنية بين تلك الدول والتغيير المستمر للمفاوضيين المعنيين بملف تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية.

فيما يتعلق بتحضيرات الاتحاد الجمركي العربي، اختصت لجنة القانون الجمركي العربي الموحد بكافة الموضوعات المتعلقة بالقانون الجمركي الموحد ولانحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية. أما لجنة الإجراءات والمعلومات الجمركية فقد كلفت بتوحيد الإجراءات والنماذج الجمركية في إدارات الجمارك في الدول الأعضاء. في هذا الإطار، تم تحديد الفترة (2015-2017) لتأهيل المنافذ الجمركية في الدول العربية وإنهاء القانون الجمركي العربي الموحد ودليل الإجراءات الجمركية والنموذج الجمركي العربي الموحد.

التجارة الخارجية السلعية الإجمالية

أداء التجارة الخارجية السلعية

أدى انخفاض أسعار النفط العالمية إلى مستويات قياسية منذ عدة سنوات إلى إحداث تأثير مباشر على أداء التجارة العربية الخارجية حيث سجلت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2014 انخفاضا بلغت نسبته حوالي 6.6 في المائة لتصل إلى 1,230 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,316 مليار دولار في عام 2013، مما أدى إلى انخفاض وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية، لتصل إلى حوالي 6.5 في المائة في عام 2014 مقابل 7.0 في المائة خلال العام السابق.

أما أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية، فقد ارتفعت بحوالي 3.3 في المائة لتصل إلى 889.3 مليار دولار عام 2014 مقارنة بنحو 860.6 مليار دولار عام 2013. متأثرة بعدة عوامل منها السياسات الاقتصادية الهادفة للحد من الاستيراد والعوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية، وانخفاض أسعار النفط العالمية. بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي في بعض الدول والذي انعكس على احتفاظ الواردات من بعض السلع الرأسمالية بحصة ملموسة في واردات عدد من الدول العربية، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
التجارة الخارجية العربية الإجمالية
(2014-2010)

معدل التغير السنوي 2013-2010 (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البند
	*2014	*2013	2012	2011	2010	*2014	*2013	2012	2011	2010	
13.4	6.6-	0.4	10.2	32.9	22.7	1,229.6	1,316.3	1,322.1	1,199.6	902.9	الصادرات العربية
9.7	3.3	5.8	10.8	12.8	7.3	889.3	860.6	813.8	734.8	651.4	الواردات العربية
7.2	0.8	2.1	0.6	19.9	21.7	18,935.0	18,784.0	18,404.0	18,291.0	15,254.0	الصادرات العالمية
6.9	0.8	1.4	0.7	19.6	21.4	19,024.0	18,874.0	18,608.0	18,487.0	15,457.0	الواردات العالمية
						6.5	7.0	7.2	6.6	5.9	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية
						4.7	4.6	4.4	4.0	4.2	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية

* بيانات أولية.

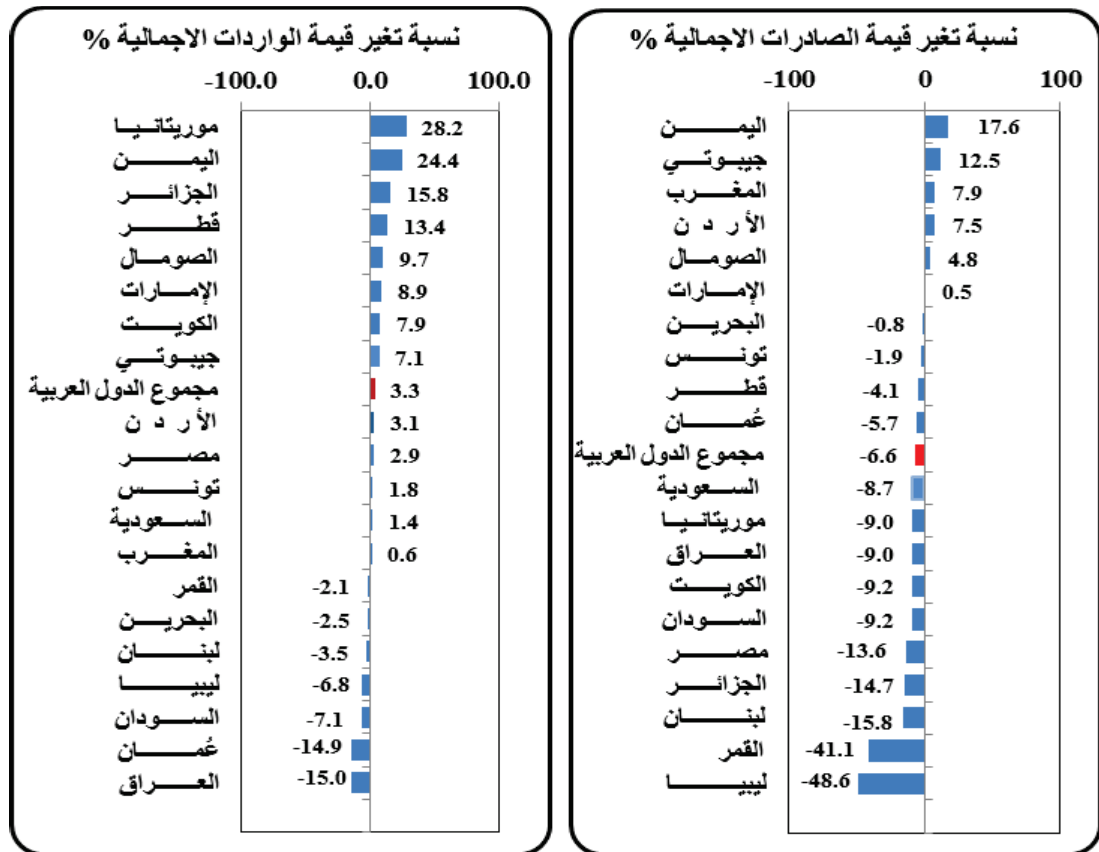
المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، صندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية (2014-2010).

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية السلعية للدول العربية فرادى فقد انكشبت صادرات بعض الدول العربية خاصة المُصدرة للنفط وتراوحت النسب بين 0.8 و 14.7 في المائة في كل من الجزائر والكويت والعراق والسعودية وعمان وقطر والبحرين. وقد حققت ليبيا نسبة تراجع بلغت 48.6 بسبب التطورات المحلية عام 2014. أما الإمارات فتعتبر الدول النفطية الوحيدة التي حققت زيادة في صادراتها بنسبة بلغت 0.5 في المائة عام 2014.

أما الدول العربية المُستوردة للنفط، فقد تحسنت الصادرات في كل من الصومال والمغرب والاردن وجيبوتي واليمن بنسب بلغت 4.8 في المائة و7.9 في المائة و7.5 في المائة و12.5 في المائة و17.6 في المائة على التوالي. بالمقابل أنكشنت صادرات كل من القمر والسودان ولبنان ومصر وموريتانيا وتونس بنسب تراوحت بين 41 في المائة و1.9 في المائة.

فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول العربية لعام 2014، فقد أنكشنت الواردات في كل من العراق وعمان وليبيا والسودان ولبنان والبحرين والقمر بين 2.1 في المائة و15 في المائة. أما باقي الدول العربية، فقد حققت موريتانيا أعلى نسبة زيادة بلغت حوالي 28.2 في المائة بينما حققت السعودية حوالي 1.4 في المائة، الملحق (1/8) والشكل (1).

الشكل (1): التجارة الإجمالية للدول العربية (2014)



المصدر: الملحق (1/8).

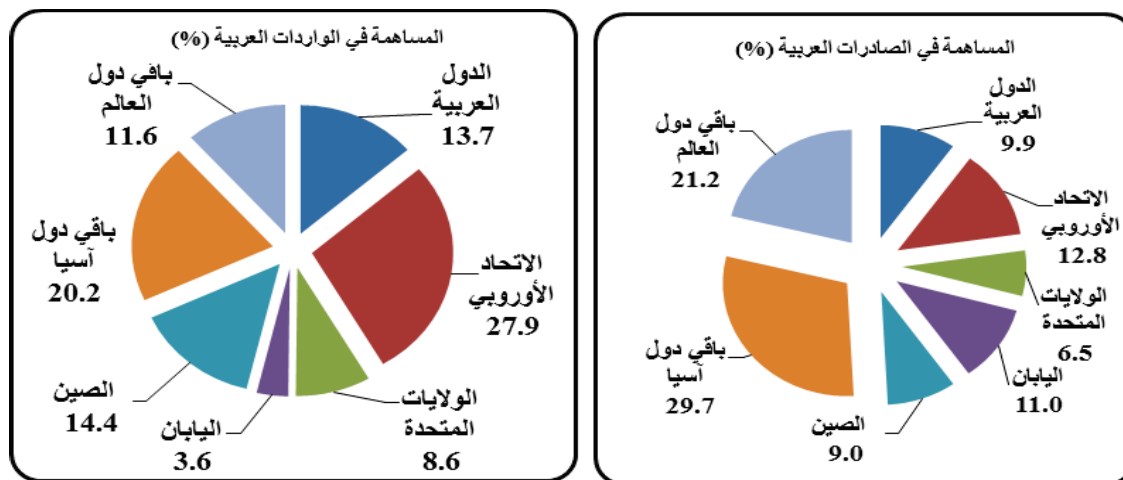
اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية

أظهرت البيانات في عام 2014، عن تراجع الصادرات السلعية العربية المُتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وباقي دول العالم بنسب بلغت 10.4 في المائة و9.7 في المائة و2.8 في المائة و21.2 في المائة على الترتيب، متأثرة بانخفاض أسعار النفط. بالمقابل زادت الصادرات العربية إلى الصين وباقي دول آسيا بنسب 3.9 في المائة و0.7 في المائة على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات العربية البنينية سجلت زيادة بلغت نسبتها 6.2 في المائة عام 2014 مقارنة بالعام السابق.

وبالنسبة لحصص شركاء التجارة الرئيسيين في الصادرات السلعية العربية فقد ارتفعت حصة كل من الصادرات العربية البنينية واليابان والصين لتصل إلى 9.9 في المائة و11 في المائة و9.0 في المائة على الترتيب خلال عام 2014 مقارنة مع مستويات بلغت 8.7 في المائة و10.5 في المائة و8.1 في المائة خلال عام 2013. بالمقابل تراجعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لتصل إلى 6.5 في المائة و12.8 في المائة على التوالي خلال عام 2014، الملحق (2/8) والشكل (2).

وفيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2014 فقد زادت الواردات مع معظم الشركاء التجاريين وسجلت آسيا أعلى نسبة، فقد زادت الواردات من الصين بنسبة بلغت 11.5 في المائة بينما حققت الواردات من اليابان نسبة بلغت 10.8 في المائة بينما حقق الاتحاد الأوروبي زيادة طفيفة بلغت 0.8 في المائة. أما الولايات المتحدة فقد انخفضت الواردات منها بنسبة بلغت 1.1 في المائة. وقد سجلت الواردات العربية البنينية ارتفاع بحوالي 4.7 في المائة.

الشكل (2): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2014)



المصدر: الملحق (2/8).

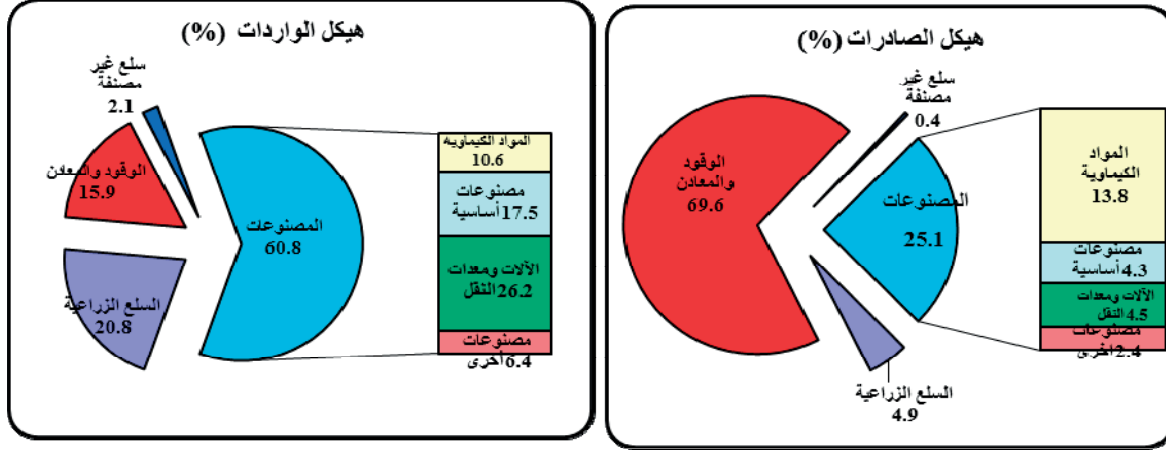
وعلى صعيد الحصص الشركاء التجاريين في الواردات السلعية العربية، فقد استمرت آسيا في الاستئثار بأكبر حصة من الواردات العربية بنسبة بلغت 38.2 في المائة خلال عام 2014. كما استحوذت الصين واليابان على نسب بلغت 14.4 في المائة و3.6 في المائة من إجمالي الواردات العربية على التوالي. وتراجعت حصة كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتبلغ حوالي 27.9 في المائة و8.6 في المائة على التوالي مقارنة بعام 2013. أما حصة الواردات العربية البينية فقد زادت بنسبة طفيفة لتصل إلى 13.7 في المائة عام 2014 مقارنة مع 13.6 في المائة العام السابق.

الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

استحوذت فئة الوقود والمعادن أعلى حصة في الصادرات الإجمالية العربية بالرغم من انخفاضها من 73.7 في المائة عام 2013 إلى 69.6 في المائة عام 2014. أما حصة المصنوعات فقد ارتفعت إلى 25.1 في المائة عام 2014 مقارنة مع 19.8 في المائة في العام السابق. وعلى مستوى مكون المصنوعات زادت الأهمية النسبية للمواد الكيماوية في الصادرات العربية خلال عامي 2013 و2014 حيث ارتفعت من 7.8 في المائة إلى 13.8 في المائة تلتها الآلات ومعدات النقل التي ارتفعت حصتها في الصادرات العربية من 3.5 في المائة إلى 4.5 في المائة. أما المصنوعات الأساسية فقد انخفضت من 5.8 في المائة عام 2013 إلى 4.3 في المائة عام 2014. وبالنسبة لفئة السلع الزراعية فقد انخفضت أهميتها النسبية لتبلغ نسبة 4.9 في المائة عام 2014 مقارنة بنسبة 5.2 في المائة خلال العام السابق، الملحق (8/3) والشكل (3).

أما بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية، بالرغم من انخفاض حصتها إلى 60.8 في المائة عام 2014 مقابل 62.7 في المائة في عام 2013. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل على المركز الأول على الرغم من انخفاض حصتها في الواردات الإجمالية من 28.6 في المائة عام 2013 إلى 26.2 في المائة عام 2014، تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية واستأثرت بحصة بلغت 17.5 في المائة من الواردات الإجمالية. أما المواد الكيماوية فقد تزايدت حصتها من 9.1 في المائة عام 2013 إلى 10.6 في المائة عام 2014. وبالمقابل انخفضت المصنوعات المتنوعة الأخرى إلى 6.4 في المائة عام 2014 مقارنة بنسبة 7.4 في المائة عام 2013. فيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فقد ارتفعت حصتها إلى 20.8 في المائة عام 2014 مقارنة بعام 2013 الذي بلغت فيه ما نسبته 20.1 في المائة. أما حصة الوقود والمعادن فقد انخفضت من 16.4 في المائة إلى 15.9 في المائة خلال الفترة نفسها.

الشكل (3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2014)



المصدر: الملحق (3/8)

تنافسية الصادرات السلعية العربية

ساهم وجود نظام تجارة دولي حديث يقوم على تحرير التجارة من القيود التجارية العالمية وتلاشي الحواجز أمام التجارة على زيادة حدة التنافس العالمي، الأمر الذي أوجد منافسة عالية من المهارة والقوة وأصبحت التنافسية مؤشرا للقوة الاقتصادية ومدخل القدرة الدول على البقاء داخليا وخارجيا حيث تعطي التنافسية الشركات فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي. ولإجراء هذه المقارنة في الدول العربية على مستوى صادراتها تم استخدام ثلاثة مؤشرات مختارة في ضوء البيانات المتاحة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات العربية وذلك على النحو التالي:

مؤشر التنوع Diversification Index: يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح قيمة المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى.

مؤشر التركيز Concentration Index: يُعرف بمؤشر هيرفندال-هيرشمان ويقاس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات\الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركيز بين 0 و1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركيز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركيز أكبر.

مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index: هو مؤشر مركب يركز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد للصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية. ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، وترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة، وذلك لأربعة عشرة مجموعة سلعية رئيسية.

تشير الاحصائيات الخاصة بالتنافسية لعام 2013، أن صادرات الدول العربية لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة وتتنصف بتدني درجة التنوع في صادراتها مقارنة بعام 2005. وما يؤكد تلك الصفة اللازمة على الصادرات العربية هو تدني قيمة مؤشر التنوع الصادرات في معظم الدول العربية عن المتوسط (50 في المائة)، وذلك باستثناء عدد من الدول العربية سجل فيها مؤشر التنوع تحركا إيجابيا. تعتبر تونس أفضلها فقد بلغت قيمة المؤشر (0.495) تلتها مصر بحوالي (0.521) ثم الإمارات بحوالي (0.545). وبالمقابل سجل مؤشر التنوع تحسنا بدرجات متباينة في البحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية وسورية والصومال وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا واليمن، حيث أنخفض فيهما قيمة المؤشر مما يعني تحسن درجة تنوع صادرات تلك الدول. بينما سجل مؤشر التنوع في المغرب حوالي (0.670) كما حقق مؤشر التنوع تراجعاً في كل من الأردن والعراق والقمر مما يشير إلى تراجع درجة تنوع صادرات تلك الدول نتيجة زيادة في قيمة المؤشر مقارنة بعام 2005، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
تنافسية الصادرات العربية
مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى

الدول	2013			2005		
	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة
الأردن	0.669	0.153	219	0.594	0.135	220
الإمارات	0.545	0.422	260	0.594	0.458	256
البحرين	0.719	0.359	234	0.754	0.422	214
تونس	0.495	0.149	218	0.599	0.18	200
الجزائر	0.733	0.541	95	0.81	0.588	108
جيبوتي	0.595	0.194	91	0.65	0.152	54
السعودية	0.766	0.763	251	0.809	0.745	248
السودان	0.818	0.668	126	-	-	-
سورية	0.655	0.173	193	0.671	0.367	214
الصومال	0.75	0.616	33	0.777	0.567	41
العراق	0.874	0.978	132	0.825	0.952	86
عمان	0.69	0.494	199	0.768	0.717	197
فلسطين	0.666	0.164	154	0.591	0.167	127
قطر	0.784	0.524	219	0.79	0.571	175
القمر	0.771	0.53	5	0.679	0.543	12
الكويت	0.784	0.719	231	0.813	0.632	224
لبنان	0.595	0.117	225	0.625	0.102	215
ليبيا	0.79	0.795	127	0.816	0.833	119
مصر	0.521	0.161	245	0.606	0.237	239
المغرب	0.67	0.156	237	0.67	0.157	220
موريتانيا	0.795	0.506	64	0.857	0.542	36
اليمن	0.717	0.513	150	0.815	0.817	135
ماليزيا	0.45	0.172	253	0.467	0.186	252
سنغافورة	0.501	0.253	249	0.489	0.246	246
كوريا	0.46	0.148	246	0.441	0.161	242
العالم	0	0.084	260	0	0.077	260

المصدر: نشرة الاحصائيات السنوية 2014-الاونكتاد حسب التصنيف الدولي SITC (تصنيف 3 أرقام).

أما البيانات المتوفرة عن مؤشر التركيز فقد شهدت كل من السعودية والصومال والعراق والكويت وعمان وقطر واليمن وليبيا والجزائر والسودان وموريتانيا ارتفاع في قيمة المؤشر عن المتوسط العام (0.5) بنسب متفاوتة مما يدل على وجود تركيز سلعي في صادراتها بالرغم من تحسن بعضها في قيمة مؤشر التركيز مقارنة بعام 2005. بينما سجلت كل من الامارات والبحرين وتونس وسوريا ومصر والاردن وجيبوتي قيم اقل من المتوسط العام مما يدل على وجود عدم تركيز في صادراتها السلعية بالرغم من ارتفاع قيمة المؤشر مقارنة بعام 2015، الجدول (2).

ومن جانب آخر يمكن استعراض التطورات التي طرأت على تنافسية الصادرات السلعية العربية للمجموعات السلعية لعام 2013، وذلك من خلال استخدام المؤشر⁽²⁾ المركب لكفاءة التجارة، الذي يعتبر أكثر شمولية في تقييم أداء وكفاءة صادرات الدول العربية إلى الأسواق العالمية. ويتضمن هذا المؤشر ترتيباً للدول العربية المصدرة وذلك ضمن 184 دولة مصدرة حسب ترتيب الأصناف السلعية في الصادرات العالمية وهي المنتجات الزراعية، الأغذية المصنعة، المنتجات الخشبية، المنسوجات والغزل، والمنتجات الكيماوية، والمنتجات الجلدية، والصناعات الاساسية، والمعدات غير الالكترونية، وصناعات تكنولوجيا المعلومات، ومعدات الكترونية، ومعدات نقل، والملابس الجاهزة، والمنتجات المعدنية، وصناعات متنوعة.

وبالنسبة للمنتجات الزراعية، تأتي مصر كأول دولة عربية وتحتل المرتبة 46 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، ثم تأتي المغرب ثاني دولة عربية وبالمرتبة 49 عالمياً في هذا المؤشر، أما الاردن فقد أتت في المرتبة الثالثة عربياً والمرتبة 76 عالمياً.

أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة في الأغذية المصنعة، تحتل الإمارات المرتبة الأولى عربياً و42 عالمياً، ثم تأتي مصر في المرتبة الثانية عربياً و44 عالمياً، أما المغرب فتأتي في المرتبة الثالثة عربياً و52 عالمياً، وتونس في المرتبة الرابعة عربياً و61 عالمياً. أما بالنسبة للمنتجات الخشبية فقد حققت السعودية المرتبة الأولى عربياً و56 عالمياً، ثم تأتي الإمارات في المرتبة الثانية عربياً و57 عالمياً. كما أتت تونس في المرتبة الثالثة عربياً و70 عالمياً. أما ما يتعلق بالمنسوجات والغزل فقد تصدرت مصر المرتبة الأولى عربياً و27 عالمياً تلتها الامارات وتونس والسعودية وحققنا مراكز 40 و48 و52 عالمياً على الترتيب.

وعلى مستوى المنتجات الكيماوية حققت السعودية المرتبة الأولى عربياً و18 على المستوى العالمي تلتها الكويت عربياً و42 عالمياً. أما مصر فقد حققت المرتبة الثالثة عربياً و45 عالمياً. أما المنتجات الجلدية فتصدر تونس الدول العربية وتحتل المرتبة الأولى عربياً و33 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، تليها المغرب في المرتبة الثانية ومصر في المرتبة الثالثة عند المرتبة 37 و61 عالمياً على التوالي. وفيما يتعلق بالصناعات الأساسية تصدر الامارات

(2) يقوم مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الاونكتاد باحتساب مؤشر كفاءة التجارة العالمية (Trade Performance Index – TPI).

قائمة الدول العربية المصدرة لها، وتحل المرتبة 31 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة في هذا الصنف السلعي، ثم تليها مصر بالمرتبة 46 عالمياً ثم عمان بالمرتبة 51 عالمياً والبحرين بالمرتبة 56 عالمياً.

أما مؤشر كفاءة التجارة للمعدات غير الالكترونية، تتصدر الإمارات قائمة الدول العربية وتحل المرتبة 41 عالمياً، ثم تليها تونس التي تأتي في المرتبة 54 عالمياً ثم قطر في المرتبة 55 عالمياً ولبنان في المرتبة 61 عالمياً، وبالنسبة لصناعة تكنولوجيا المعلومات تتصدر الامارات الدول العربية المصدرة لها وتحل المرتبة 31 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي تونس بالمرتبة 43 عالمياً، ثم مصر في المرتبة 57 عالمياً، والمغرب بالمرتبة 61 عالمياً. أما بالنسبة للمعدات الالكترونية فتصدر المغرب الدول العربية وتحل المرتبة 35 عالمياً في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة ثم تأتي تونس بالمرتبة 38 عالمياً، ثم الإمارات بالمرتبة 47 عالمياً تتبعها مصر بالمرتبة 49 عالمياً. وفيما يتعلق بمعدات النقل تتصدر المغرب الدول المصدرة لها وتحل المرتبة 45 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة تليها كل من الإمارات وتونس وقطر وتحققا على المستوي العالمي المراتب 48 و 58 و 64 على التوالي. أما الملابس الجاهزة فتصدر المغرب قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحل المرتبة 25 عالمياً ضمن مؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي تونس بالمرتبة 26 في الترتيب العالمي، وتأتي مصر في المرتبة الثالثة عربياً و 35 عالمياً، والاردن في المرتبة الرابعة عربياً و 41 عالمياً.

وفيما يتعلق بالصناعات المتنوعة ومؤشرات كفاءة التجارة للدول العربية فتصدر الامارات قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحل المرتبة 29 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة تليها مصر بالمرتبة الثانية و 56 في الترتيب العالمي، وتأتي تونس في المرتبة الثالثة عربياً و 57 عالمياً. أما المنتجات المعدنية فتحل السعودية المرتبة الأولى عربياً و 2 عالمياً تليها الامارات في المرتبة الثانية عربياً و 4 عالمياً والكويت في المرتبة الثالثة عربياً و 9 في الترتيب العالمي والعراق في المرتبة الرابعة عربياً و 12 على المستوى العالمي، الملحق (4/8).

تعانى قطاعات التصدير في الدول العربية من اختلالات هيكلية وهو ما يؤدي الى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات العربية وبروز ظاهرة تركيز الصادرات في الهيكل السلعي والجغرافي وعدم تنوعها التيهي انعكاس مباشر للخلل في الهيكل السلعي والخدمي، كما تواجه الصادرات العربية العديد من الصعوبات والتحديات المتمثلة في المنافسة الشديدة في الأسواق الدولية سواء كانت سعرية أو نوعية، حيث تعتمد الكثير من الصناعات التصديرية العربية على المواد الخام المستوردة مما يعني الاعتماد على الميزة النسبية للدولة دون تطويرها لتصبح ميزة تنافسية، كما أن الانتاج الصناعي العربي ذو محتوى تكنولوجي ومهارى منخفض ويعتمد على التكنولوجيا المستوردة دون الاهتمام بالبحث والتطوير لخلق التكنولوجيا داخلياً فضلاً عن تباين دور الدولة في تعزيز الصادرات عند رسم السياسات العامة وتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية من خلال جهاز ادارى على درجة عالية الكفاءة والنزاهة بالإضافة إلى سلبيات التخطيط الصناعي المتعلقة بالتوزيع القطاعي والجغرافي للأنشطة وعدم ضبط العلاقات النسبية بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية , وتنظيم كافة الجوانب في نظام الإدارة الاقتصادية من خلال تعزيز فاعلية المؤسسات الاقتصادية وتحسين مستويات الإنتاج والتكنولوجيا.

لقد أصبح يتعين مساندة سياسة الصادرات بإطار مؤسسي ملائم مع التركيز على تنمية الصادرات، ومعالجة المعوقات الهيكلية في جانب العرض المحلي. أما فيما يتعلق بقضية التنمية الصناعية في ظل عصر العولمة واقتصاد السوق، فإنه أصبح يتطلب تنمية التركيز على إنتاج السلع الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع من خلال دور حكومي واضح ومؤثر لتعزيز القدرات التكنولوجية، وتطوير المهارات البشرية، والتوسع في إقامة العناقيد والتجمعات الصناعية. كما أنه لا بد ان يكون هناك استراتيجية للمنافسة تتم من خلال تحديد هيكل الصناعة والمكان الذي يمكن ان تتوطن فيه مع اعطاء صفة الديناميكية لمفهوم الميزة التنافسية من خلال عمليات البحث والتجديد .

التجارة البينية السلعية العربية

أداء التجارة البينية السلعية

شهد عام 2014، تأثر أداء التجارة العربية السلعية البينية بالتراجع الملموس في الاسعار العالمية للنفط وخاصة خلال الربع الاخير من العام. وذلك بالإضافة الى استمرار تأثير التطورات الداخلية في بعض دول المنطقة على حركة التجارة بين الدول العربية والتي نتج عنها ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين. وكمحصلة لتلك التطورات فقد ارتفع معدل نمو قيمة التجارة البينية⁽³⁾ العربية في عام 2014 بصورة طفيفة ليصل الى حوالي 5.4 في المائة لتبلغ نحو 121.9 مليار دولار، مقارنة مع معدل نمو بلغ نحو 4.5 في المائة خلال عام 2013. ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات البينية ليصل إلى حوالي 6.2 بالمائة خلال عام 2014 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالي 3.3 في المائة خلال العام السابق. بينما انخفض معدل نمو الواردات البينية ليبلغ نحو 4.7 بالمائة مقارنة مع 5.6 في المائة مسجلة خلال عام 2013، الملحق (5/8) والجدول (3).

الجدول رقم (3)

أداء التجارة البينية العربية (2014-2010)

معدل التغير السنوي في الفترة (2013-2010) (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	*2014	*2013	2012	2011	2010	* 2014	* 2013	2012	2011	2010	
11.3	5.4	4.5	8.6	12.6	12.6	121.9	115.7	110.7	102.0	90.6	متوسط التجارة البينية العربية ⁽¹⁾
8.4	6.2	3.3	6.9	6.7	11.6	121.8	114.7	111.0	103.9	97.4	الصادرات البينية العربية
14.5	4.7	5.6	10.3	19.6	13.8	122.1	116.6	110.5	100.1	83.7	الواردات البينية العربية

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2.

* بيانات أولية.

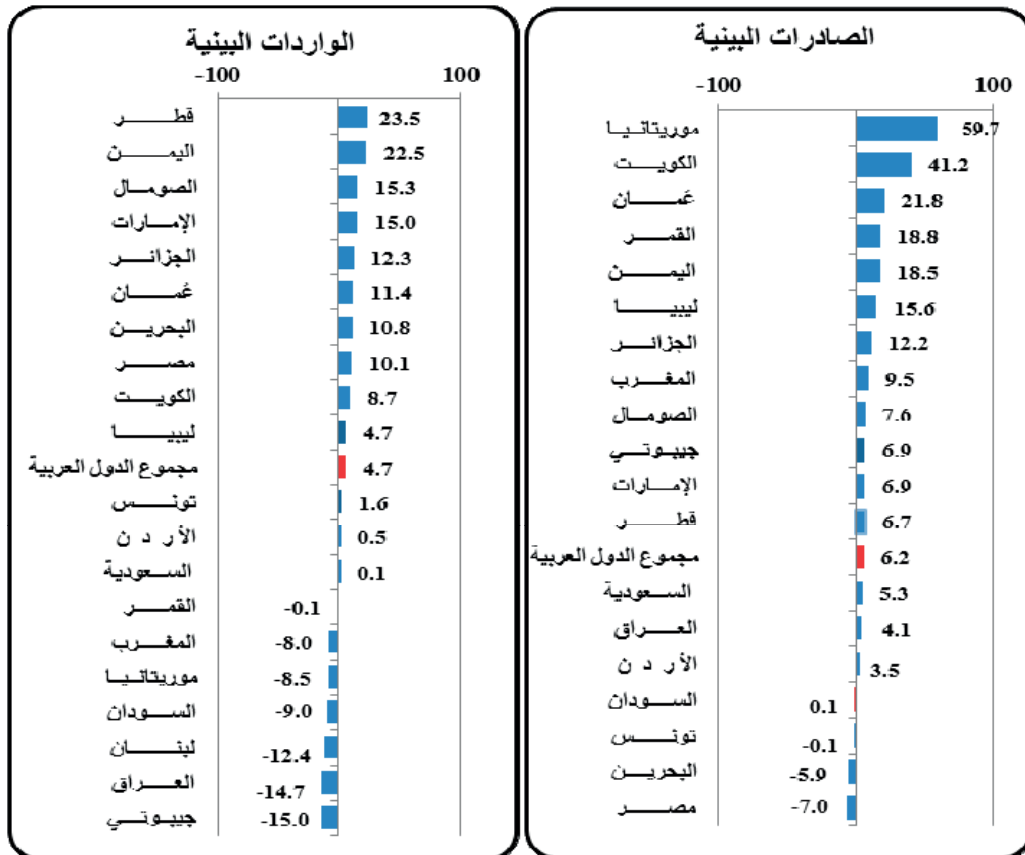
المصدر: الملحق (5/8).

(3) تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية وفق المعادلة التالية (الصادرات + الواردات) ÷ 2.

وقد حققت الصادرات البينية السلعية للدول العربية خلال عام 2014 ارتفاعاً في خمس عشرة دولة بنسب تراوحت بين 3.5 في المائة في الاردن، وحوالي 59.7 في المائة في موريتانيا. وقد سجلت كل من الكويت وعمان معدلات نمو في صادراتها البينية فاقت مستوى 21 في المائة، وارتفعت الصادرات البينية بمعدلات أقل، زادت عن 12 في المائة، في كل من الجزائر، والقمر، وليبيا، واليمن. وعلى الرغم من ارتفاع الصادرات لكل من السعودية والامارات إلى الدول العربية بمعدلات بلغت حوالي 5.3 في المائة و 6.9 في المائة الا انها مثلت حوالي 35.6 في المائة و 18.6 في المائة من إجمالي الصادرات البينية العربية لكل منهما على الترتيب. بينما انخفضت الصادرات البينية لكل من البحرين، وتونس، والسودان، ولبنان، ومصر بمعدلات تراوحت بين 0.1 بالمائة و14.2 بالمائة خلال عام 2014.

وعلى صعيد الواردات السلعية البينية، سجلت ثلاث عشرة دولة عربية خلال عام 2014 ارتفاعاً في قيمة وارداتها البينية بمعدلات تراوحت بين 0.1 بالمائة في السعودية و23.5 في المائة في قطر. في حين سجلت الواردات البينية تراجعاً في كل من جيبوتي والسودان والعراق والقمر و لبنان والمغرب وموريتانيا. وقد حققت جيبوتي اقصى معدل انخفاض بلغ حوالي 15 بالمائة، بينما سجلت القمر ادنى معدل انخفاض 0.1 بالمائة، الملحق (5/8) والشكل (4).

الشكل (4): نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (2014)



المصدر: الملحق (5/8).

مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية

ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية العربية لعام 2014 لتصل الى 9.9 في المائة مقارنة مع حوالي 8.7 في المائة محققة في العام السابق، نتيجة لتراجع الصادرات السلعية الاجمالية العربية. وشهدت حصة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية العربية تحسناً طفيفاً لتسجل حوالي 13.7 في المائة مقارنة مع 13.6 في المائة خلال عام 2013. ويعزى ذلك لارتفاع الواردات البينية العربية بمعدل أكبر من معدل نمو الواردات الاجمالية العربية.

وعلى صعيد الأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية السلعية للدول العربية فرادى، شهدت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لإحدى عشرة دول عربية خلال عام 2014 نسب مساهمة زادت عن متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والتي بلغت حوالي 9.9 في المائة. وحققت الصومال أكبر نسبة مساهمة بلغت حوالي 92.6 في المائة، في حين سجلت تونس أقل نسبة مساهمة بلغت حوالي 10.9 في المائة.

ارتفعت نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات لكل من لبنان ومصر لتبلغ حوالي 52.4 في المائة و35.4 في المائة على الترتيب لتواصل الحفاظ على مستواها، حيث انها تعتبر من افضل الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية وذلك بالإضافة الى الاردن على الرغم من التراجع الطفيف الذي شهدته نسبة صادراتها البينية العربية الى اجمالي صادراتها لتصل الى حوالي 51.5 بالمائة خلال عام 2014. كما ارتفعت حصة الصادرات البينية للسعودية في اجمالي صادراتها لتبلغ حوالي 12.6 في المائة مقابل 11 بالمائة محققة خلال عام 2013. هذا، وتعتبر كل من الإمارات والجزائر والعراق وقطر والقمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، حيث سجلت نسبة مساهمة صادراتها البينية الى الدول العربية من إجمالي صادراتها حصة تقل عن المتوسط المسجل للدول العربية كمجموعة، الملحق (6/8) والجدول (4).

الجدول رقم (4)
مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الاجمالية
(2010-2014)

(نسبة مئوية)

نسبة مئوية	2014 *	2013 *	2012	2011	2010	
9.9	8.7	8.4	8.7	10.8	نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية	
13.7	13.6	13.6	13.6	12.9	نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية	

* بيانات أولية.
المصدر: الملحق (6/8).

وفيما يتعلق بحصة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية السلعية على مستوى الدول فرادى، مثلت الصادرات العربية البينية خلال عام 2014 أهمية نسبية ملموسة في واردات أربعة عشر دولة عربية فاقت مستوى 13.7 في المائة، والذي يمثل متوسط نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة. وتباينت الأهمية النسبية لتلك الحصة بين مستوى 14.1 في المائة في مصر ومستوى 65 في المائة في جيبوتي. وقد سجلت كل من الإمارات وتونس والجزائر والسعودية والقمر ولبنان والمغرب نسباً أقل من متوسط نسبة الواردات البينية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة. ويمثل النفط الخام نسبة ملحوظة في إجمالي الواردات البينية للدول التي تستورد نسبة كبيرة من وارداتها السلعية من الدول العربية. حيث تستحوذ الواردات البينية من النفط الخام في كل من مصر والأردن والمغرب ولبنان، على نحو 38.2 في المائة و31.7 في المائة و26.1 في المائة و18.6 في المائة على التوالي من قيمة وارداتها البينية خلال عام 2014، الجدول (5).

جدول رقم (5)
حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات البينية لبعض الدول العربية
عام 2014

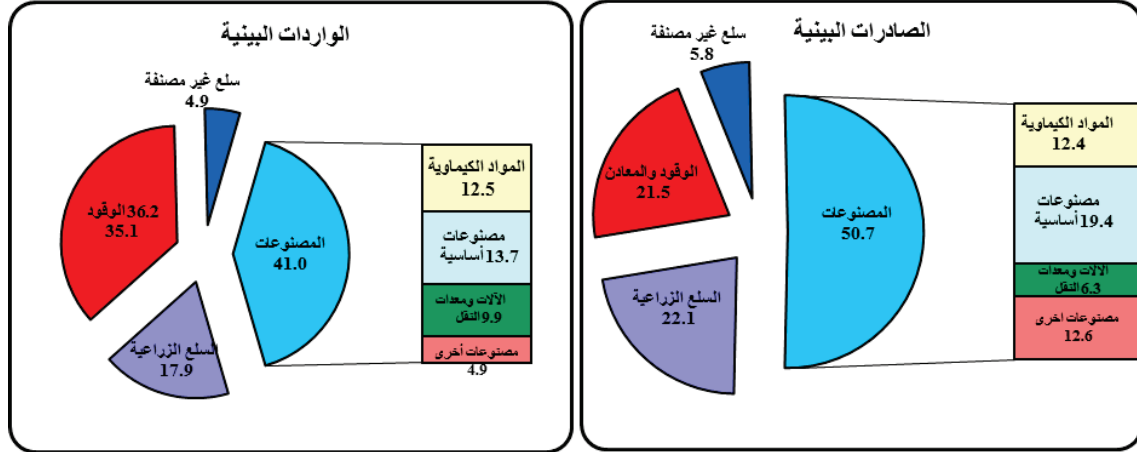
الدول	واردات النفط الخام البينية (مليون دولار امريكي)	إجمالي الواردات البينية (مليون دولار امريكي)	النسبة المئوية من إجمالي الواردات البينية (%)
الأردن	2,181	6,874	31.7
لبنان	413	2,220	18.6
مصر	3,918	10,262	38.2
المغرب	1,622	6,212	26.1

المصدر: الجدول (5/8)، (10/8).

تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

على صعيد الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية لعام 2014، زادت حصة كل من السلع الزراعية والمصنوعات، في حين انخفضت حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى، في إجمالي الصادرات البينية. فقد ارتفعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية لتبلغ حوالى 22.1 في المائة خلال عام 2014 مقارنة مع مستوى 20.9 في المائة خلال العام السابق. وبعزى الارتفاع في حصة السلع الزراعية الى الانخفاض الملموس المحقق في الأهمية النسبية لمجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية خلال عام 2014 والتي بلغت حوالى 21.5 في المائة مقابل حصة قدرها 26.2 في المائة مسجلة خلال عام 2013. وجاء ذلك نتيجة للتراجع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط وخاصة خلال الربع الرابع من عام 2014. كما زادت حصة مجموعة المصنوعات، صاحبة أكبر حصة في الصادرات البينية، لتسجل مستوى 50.7 في المائة خلال عام 2014 مقارنة مع حصة قدرها 46.2 في المائة في العام المقابل، عاكسة بذلك التحسن الطفيف في الظروف الداخلية وتأثيره على بدء استعادة بعض الأنشطة الانتاجية لجزء من مستوياتها السابقة قبل تداعي الاحداث في بعض الدول العربية، الملحق (9/8) والشكل (5).

الشكل (5): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (%)
(2014)



المصدر: الملحق (9/8).

بالنسبة للمجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات فقد ارتفعت حصة كل من المصنوعات الأساسية، والمواد الكيماوية، والألات ومعدات النقل في الصادرات البينية العربية خلال عام 2014. بينما شهدت مجموعة المصنوعات المتنوعة الأخرى تراجعاً ملموساً في أهميتها النسبية في الصادرات البينية خلال عام 2014 وذلك بالمقارنة مع عام 2013.

وفيما يتعلق بهيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تبين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية. وبالرغم من هذه الاختلافات، فيلاحظ من البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2014 أن الحصة السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها السلعية للصادرات البينية.

التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية

شهدت الصادرات البينية لمعظم التجمعات العربية خلال عام 2014 زيادة في صادراتها البينية بنسب متفاوتة، فقد ارتفعت الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي بنسبة 16.3 في المائة، ومنطقة التجارة الحرة العربية بنسبة 7.2 في المائة، و مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 6.3 في المائة. بينما تراجعت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير بنسبة بلغت حوالي 13.5 في المائة خلال عام 2014 مقارنة مع نسبة ارتفاع بنحو 6.1 محققة خلال العام السابق. وفيما يخص حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات لهذه التجمعات، فقد ارتفعت الأهمية النسبية

للصادرات البينية لكافة التجمعات، فيما عدا دول اتفاقية أعايير والتي سجلت تراجعا لتصل الى حوالي 2.6 بالمائة مقارنة مع نسبة بلغت حوالي 3 في المائة خلال عام 2014، الجدول (6).

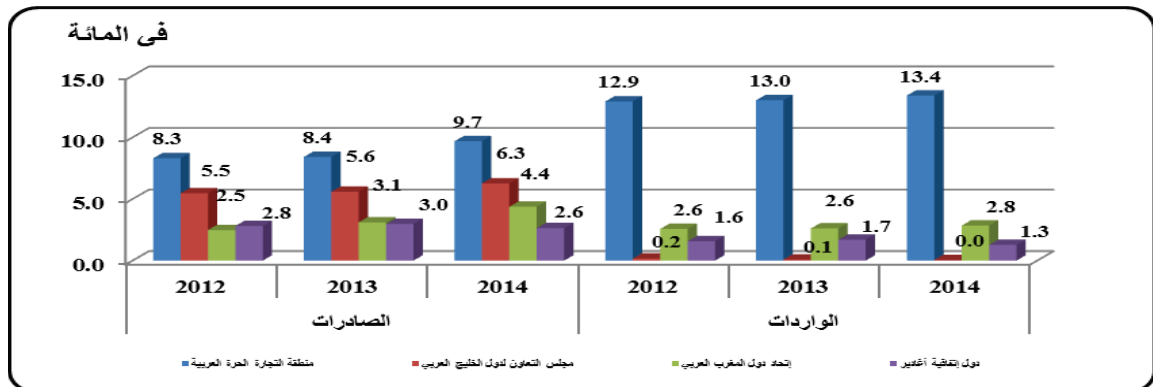
الجدول رقم (6)
مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الاجمالية للتجمعات العربية
(2010-2014)

التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)												التجمعات العربية
معدل التغير 2014 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير (%) 2014	قيمة الصادرات البينية					
	2014	2013	2012	2011	2010		2014	2013	2012	2011	2010	
6.3	118,353	111,318	104,425	87,116	74,958	7.2	118,462	110,511	109,568	89,788	76,487	منطقة التجارة الحرة العربية
12.5	51,368	45,674	42,881	33,461	25,009	6.3	61,105	57,506	55,163	38,539	28,140	مجلس التعاون لدول الخليج العربي
15.4	4,368	3,785	3,543	2,782	2,672	16.3	5,053	4,345	4,082	3,485	2,895	اتحاد دول المغرب العربي
-23.3	2,109	2,750	2,577	2,124	1,937	-13.5	1,967	2,274	2,144	2,013	1,942	دول اتفاقية أعايير
المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)						
	13.4	13.0	12.9	11.9	11.6		9.7	8.4	8.3	7.5	8.5	منطقة التجارة الحرة العربية
	0.0	0.1	0.2	0.2	0.5		6.3	5.6	5.5	4.2	4.3	مجلس التعاون لدول الخليج العربي
	2.8	2.6	2.6	2.3	2.3		4.4	3.1	2.5	2.7	2.2	اتحاد دول المغرب العربي
	1.3	1.7	1.6	1.4	1.5		2.6	3.0	2.8	2.6	2.8	دول اتفاقية أعايير

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال واليمن وموريتانيا).
مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الامارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت).
اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).
دول اتفاقية أعايير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).
المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2015، و تقارير قطرية ودولية متنوعة.

فيما يخص الأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية السلعية لهذه التجمعات، تستحوذ التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النصيب الأكبر، يليها حصة التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وقد استمرت التجارة البينية لكل من جمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أعايير تحقيق نسب مساهمة منخفضة، في التجارة الإجمالية، تقل عن مثيلاتها بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية مثل الاسيان. وجاء ذلك في الوقت الذي يتواجد في عضوية هذين التجمعين دولاً تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الانتاجية والتصديرية مثل مصر والمغرب وتونس والاردن، الشكل (6).

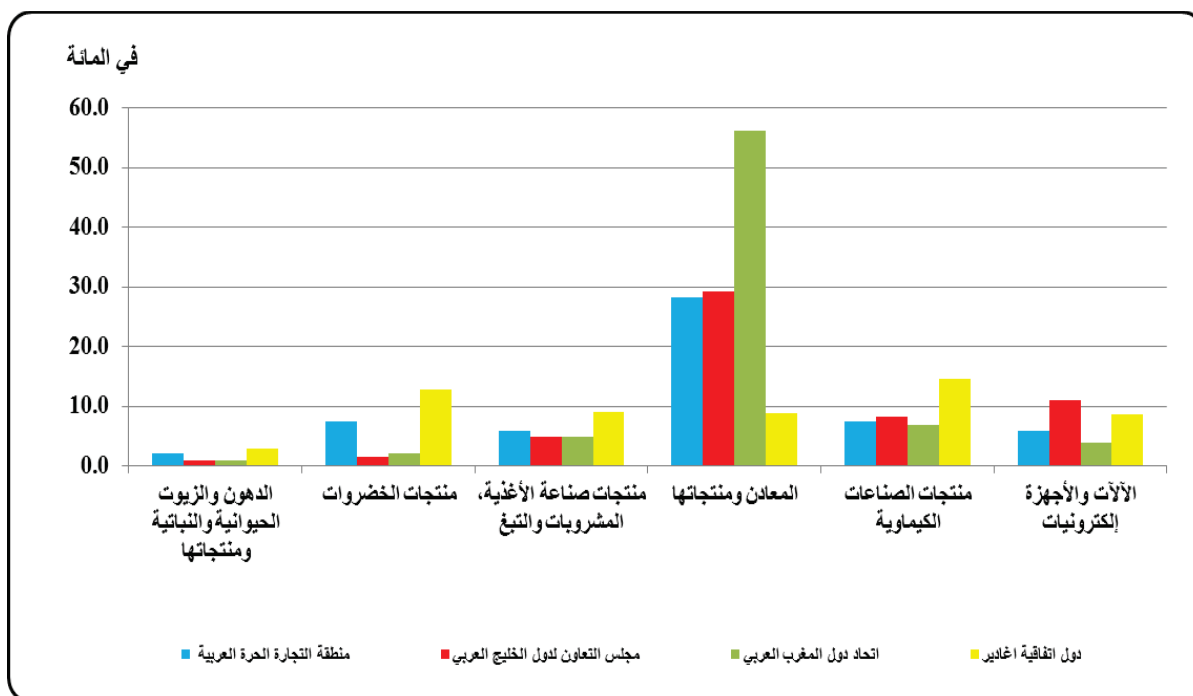
الشكل (6): حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية
(2012-2014)



المصدر: الجدول (6).

على صعيد أهم السلع المتبادلة في نطاق كل كتل تجارى، فتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الخضروات، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ. وتمثلت أهم السلع المتبادلة في إطار تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعادن ومنتجاتها، والآلات والاجهزة الالكترونية، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والسيارات ووسائل النقل، الشكل (7).

الشكل (7): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية
متوسط الفترة (2011-2014)



المصدر: Trade Map.

بالنسبة لاتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها. وعلى نطاق اتفاقية أعايير فقد تمثلت أهم السلع المتبادلة في منتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات الخضروات، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ، والمعادن ومنتجاتها، الجدول (7).

جدول رقم (7)
أهم السلع المتبادلة* في التجارة البينية للتجمعات العربية
متوسط الفترة (2011-2014)

نسبة مئوية

دول اتفاقية اعاير	اتحاد دول المغرب العربي	مجلس التعاون لدول الخليج العربي	منطقة التجارة الحرة العربية	الابواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)
6.6	1.4	4.9	3.5	الحيوانات الحية ومنتجاتها
12.7	2.1	1.5	7.5	منتجات الخضراوات
2.9	1.0	0.9	2.0	الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها
9.0	4.8	4.9	5.9	منتجات صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ
8.9	56.2	29.3	28.2	المعادن ومنتجاتها
14.6	6.9	8.2	7.4	منتجات الصناعات الكيماوية
7.3	6.4	6.2	7.1	البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها
0.1	0.1	0.1	0.1	الجلود الخام ومنتجاتها
0.3	0.1	0.3	0.3	الخشب والفلين ومصنوعاتها
2.7	1.7	1.4	4.9	الورق ومنتجاته
2.0	1.3	1.0	3.2	المنسوجات ومصنوعاتها
5.2	1.2	3.8	4.6	الاسمنت ومصنوعاتها
1.7	1.2	3.5	5.7	الاحجار الكريمة
8.7	3.9	10.9	5.9	الآلات والأجهزة الإلكترونية
2.8	2.3	6.4	3.6	السيارات ووسائل النقل
0.2	0.4	0.3	0.3	أجهزة البصريات
1.7	0.9	0.8	1.2	المصنوعات الأخرى

* السلع المتبادلة = (الصادرات-الواردات)/2.

المصدر: www.Trademap.org.

اتجاهات التجارة البينية السلعية

تتركز اتجاهات التجارة البينية السلعية للدول العربية بصورة عامة في دول الجوار، فبالنسبة للصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2014، فقد تركز نحو 58 بالمائة من صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق والسعودية. وحصلت كل من عمان والسعودية وقطر على حوالى 59 في المائة من صادرات الإمارات. واستحوذت كل من الإمارات والسعودية وعمان وقطر على حوالى 80 في المائة من صادرات البحرين البينية. وتركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في دولتين مجاورتين هما ليبيا بنسبة بلغت 47.6 في المائة والجزائر بنسبة 26.6 في المائة. أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في دولتين هما تونس والمغرب بنسبة بلغ إجماليها حوالى 88 في المائة تقريبا. واتجه معظم صادرات السودان، حوالى 87 في المائة، إلى كل من الإمارات والسعودية. كما تركز حوالى 90 في المائة من إجمالي صادرات الصومال البينية في كل من الإمارات وعمان واليمن. واتجهت معظم صادرات العراق البينية إلى كل من سورية والمغرب ومصر بنسبة بلغت 91 في المائة تقريبا. وقد استحوذت الإمارات على حوالى 53.5 في المائة و64.9 في المائة من صادرات كل من عمان وقطر البينية. كما حصلت مصر على نسبة 56.1

في المائة تقريباً من الصادرات البينية للكويت. وذهب حوالى 90 في المائة من صادرات ليبيا إلى كل من الامارات وتونس والجزائر وسورية. وأخيراً، تركزت صادرات اليمن البينية في كل من الإمارات والسعودية والسودان والكويت. هذا، بينما تتوزع الاسواق التصديرية للدول العربية التي تتصف بانها اقتصادات أكثر تنوعاً مثل السعودية ومصر والمغرب على حوالى خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

فيما يتعلق بالواردات السلعية البينية، فقد جاءت معظم واردات الأردن من كل من السعودية، حوالى 65 في المائة، والامارات، حوالى 16 في المائة. ومثلت واردات الامارات من كل من عمان والسعودية وقطر نسبة بلغت حوالى 64 في المائة من إجمالي وارداتها من الدول العربية. وتحصل البحرين على حوالى 78 في المائة من وارداتها البينية من السعودية، ويأتي حوالى 77 في المائة من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر وليبيا والسعودية. وتركزت الواردات البينية للسعودية في كل من الإمارات والبحرين ومصر بنسبة بلغت حوالى 70 في المائة، وواردات الصومال البينية في جيبوتي وعمان بنسبة 75 في المائة، وواردات العراق البينية في سورية بنسبة 71 في المائة. وجاء حوالى 71 في المائة من الواردات البينية لقطر من الإمارات والسودان، ونسبة 76 في المائة من الواردات البينية لعمان من الإمارات والسعودية، ونسبة 69 في المائة من الواردات البينية للكويت من كل من السعودية والإمارات وقطر. أما الواردات البينية لليبيا فقد جاء معظمها من كل من تونس ومصر وسوريا بنسبة بلغ اجمالها حوالى 84 في المائة. كما تركز حوالى 62 في المائة من الواردات البينية لمصر في كل من الكويت والسعودية، وحوالى 75 في المائة من الواردات البينية للمغرب من كل من السعودية والجزائر والعراق، وجاء حوالى 66 في المائة من الواردات البينية لموريتانيا من البحرين. وأخيراً جاءت نسبة 79 في المائة من الواردات البينية لليمن من كل من الإمارات والسعودية والكويت. وتعتبر الواردات البينية لكل من الجزائر ولبنان الأكثر توسعاً في مصادر وارداتها من الدول العربية، إذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالى اربعة إلى خمس دول عربية، الملاحق (6/8) و(7/8) و(8/8).

التجارة البينية للبتروال الخام

انخفضت قيمة التجارة البينية للدول العربية في البتروال الخام خلال عام 2014، وذلك بنسبه بلغت حوالى 14.7 في المائة لتصل إلى حوالى 8.1 مليار دولار مقارنة مع حوالى 9.5 مليار دولار خلال عام 2013. وتراجعت أيضاً الاهمية النسبية للتجارة البينية في البتروال الخام لتصل إلى 6.7 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2014. وتتركز الصادرات البينية للبتروال الخام في اربعة دول مصدرة رئيسية إلى بقية الدول العربية، هي السعودية والكويت والإمارات والعراق، حيث يمثل مجموع صادراتها حوالى 99.6 في المائة من الصادرات البينية العربية الاجمالية للبتروال الخام خلال عام 2014. بينما تستحوذ كل من مصر والأردن والمغرب على حوالى 94.9 في المائة من اجمالي الواردات البينية العربية للبتروال الخام ، الملحق (10/8) والجدول (8).

الجدول رقم (8)

التجارة البينية للبتروال الخام
(2014-2010)

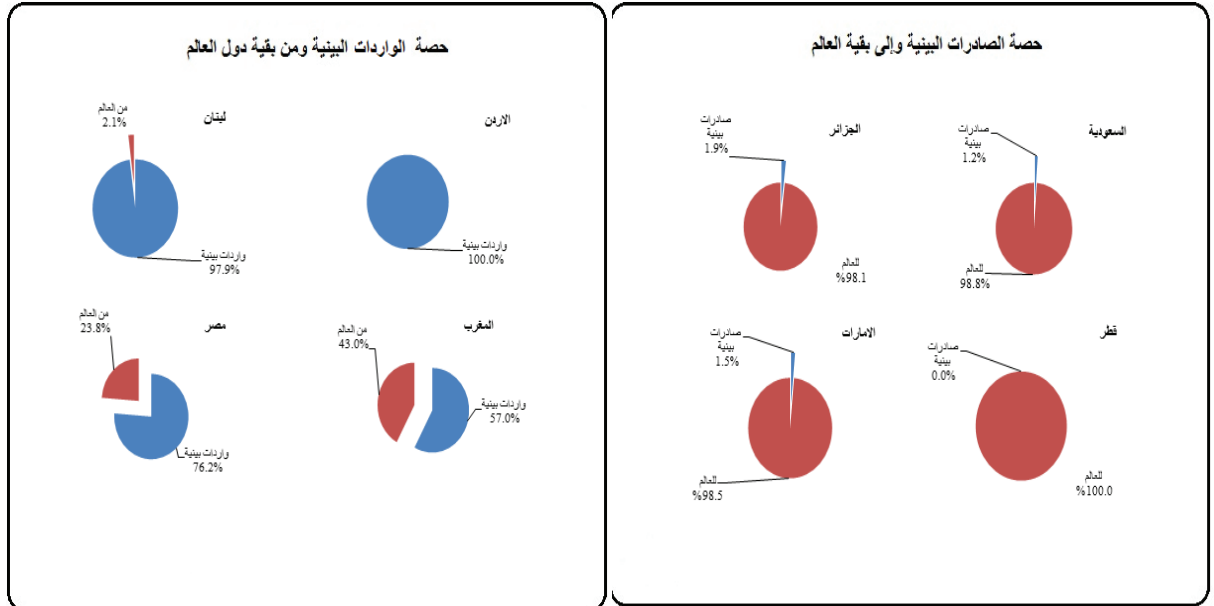
2014	2013	2012	2011	2010	
8,135	9,539	10,437	10,163	10,876	قيمة التجارة البينية للبتروال الخام (مليون دولار)
6.7	8.2	9.4	10.0	12.0	حصة التجارة البينية للبتروال الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية (1) (%)

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية)÷2.

المصدر: الملحقان (6/8) و(10/8).

وفيما يخص الاهمية النسبية للتجارة البينية العربية في البتروال الخام خلال عام 2014، فإن حصة الصادرات البينية للبتروال الخام تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات العربية للبتروال الخام. فعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للبتروال الخام، بلغت هذه الحصة حوالي 1.2 في المائة من إجمالي صادرات السعودية للبتروال الخام، و1.5 في المائة بالنسبة للإمارات، و1.9 في المائة بالنسبة للجزائر. وفيما يخص الأسواق العربية لاستيراد البتروال الخام، فقد اشارت البيانات إلى أن الأردن يستوفى من الدول العربية تقريباً جميع احتياجاته من البتروال الخام، وتمثل واردات مصر للبتروال الخام من الدول العربية نحو 76.2 في المائة من إجمالي وارداتها لهذه السلعة، و57 في المائة و97.9 في المائة في كل من المغرب ولبنان على التوالي، الشكل (8).

الشكل (8): حصة الصادرات والواردات البينية من البتروال الخام لبعض الدول العربية (2014)



المصدر: الملحق (10/8).

تجارة الخدمات في الدول العربية

تسارعت وتيرة نمو التجارة الدولية في الخدمات خلال الأونة الأخيرة بشكل ملحوظ ، بما يفوق وتيرة نمو التجارة السلعية، الامر الذي من شأنه ان يخفف نسبياً من التراجع المسجل في معدلات نمو التجارة الدولية في اعقاب الأزمة المالية العالمية. ولتجارة الخدمات اهمية خاصة بالنسبة للدول النامية بشكل عام والدول العربية بصورة خاصة، حيث تسهم الدول النامية بجزء كبير من تجارة الخدمات على مستوى العالم مع ارتفاع نصيبها من نحو 32 في المائة فقط من إجمالي التجارة الدولية في الخدمات في عام 2000 إلى نحو 37.7 في المائة عام 2014. هذا، قد حققت تجارة الخدمات في عدد من الدول العربية نمواً ملحوظاً في السنوات الماضية ليس فقط على صعيد القطاعات الخدمية التقليدية، ولكن أيضاً على صعيد صادرات بعض قطاعات الخدمات غير التقليدية مثل أنشطة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية، جدول (9).

الجدول رقم (9)
حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة
في إجمالي تجارة الخدمات العالمية

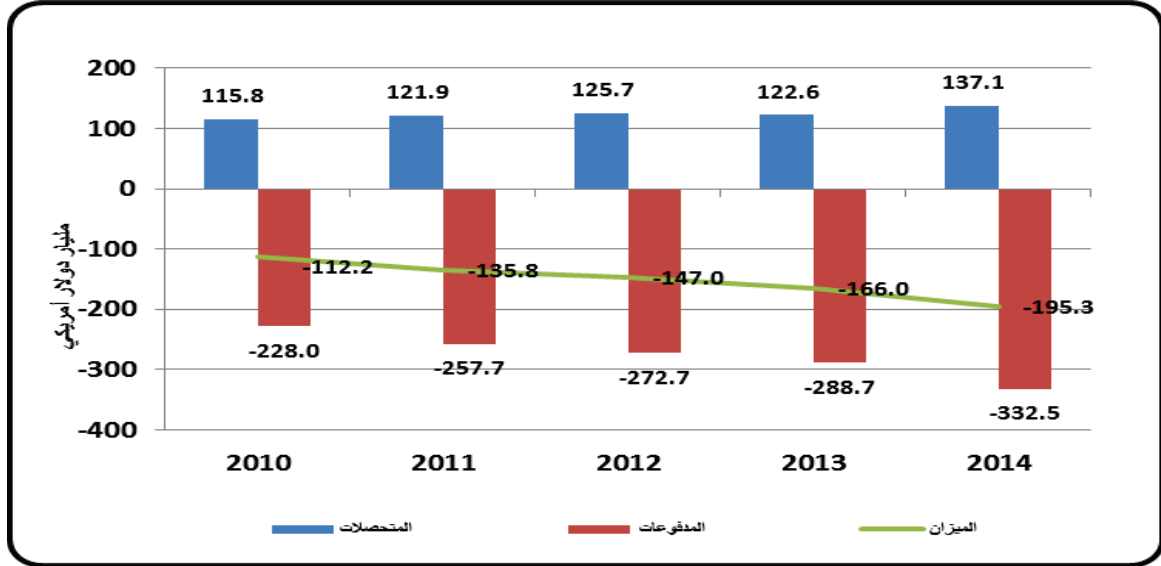
(نسبة مئوية)

معدل التغير في إجمالي متحصلات تجارة الخدمات 2014	إجمالي تجارة الخدمات					معدل التغير في إجمالي مدفوعات تجارة الخدمات 2014	المدفوعات					الأقاليم
	المتحصلات						المدفوعات					
	2014	2013	2012	2011	2010		2014	2013	2012	2011	2010	
4.0	29.3	29.4	30.1	28.6	28.4	6.3	37.7	37.1	37.0	35.9	34.9	الدول النامية، منها :
11.8	2.8	2.6	2.8	2.8	3.0	15.2	6.8	6.2	6.2	6.1	6.0	الدول العربية
1.8	9.8	10.0	10.1	9.6	9.4	2.0	11.4	11.7	11.9	11.7	11.4	الاسواق الناشئة
4.2	4,940	4,743	4,506	4,362	3,891	4.7	-4,860	-4,644	-4,395	-4,249	-3,809	العالم (مليار دولار أمريكي)

المصدر : جدول رقم (8/11)، قاعدة بيانات UNCTAD

شهد عام 2014، استمرار تأثر تجارة الخدمات في الدول العربية بالظروف الداخلية التي تمر بها بعض الدول العربية، والتي أثرت على كافة مكونات الميزان الخدمي في تلك الدول. كما تأثرت تجارة الخدمات بارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي نظراً لتبني بعض الدول العربية عدد من المشروعات القومية العملاقة. فقد ارتفعت المتحصلات من الصادرات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2014 بمعدل 11.8 في المائة لتبلغ حوالي 137.1 مليار دولار، مقارنة مع 122.6 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. كما ارتفعت المدفوعات عن الواردات الخدمية الإجمالية للدول العربية لتبلغ حوالي 332.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 288.7 مليار دولار خلال عام 2013، أي بزيادة بلغت نسبتها 15.2 في المائة. وكمحصلة للتطورات السابقة اتسع العجز في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2014 من 166 مليار دولار ليصل إلى نحو 195.3 مليار دولار خلال عام 2014، محققاً بذلك زيادة قدرها 17.7 في المائة، الشكل (9).

الشكل (9): تجارة الخدمات في الدول العربية



المصدر : الملحق (8/11) ("أ")

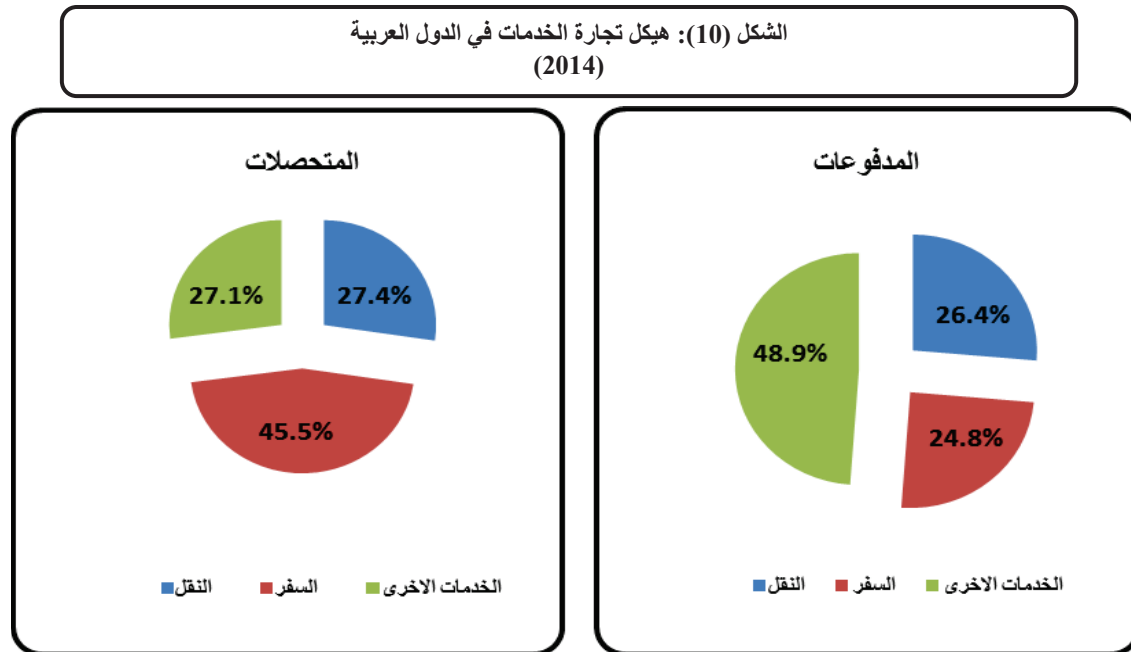
على مستوى الدول فرادى، اتسع العجز في الميزان الخدمي لكل من الإمارات، الجزائر، السعودية، عمان، قطر، الكويت، ليبيا، واليمن بنسب تراوحت بين 2 في المائة و32.7 في المائة خلال عام 2014 مقارنة بالعام السابق. وسجلت كل من السودان، العراق، القمر، وموريتانيا انكماشاً في العجز تراوح بين 6.2 في المائة و32.4 في المائة مقارنة بعام 2013. بينما ارتفع فائض ميزان الخدمات خلال عام 2014 في كل من الأردن، البحرين، جيبوتي، لبنان، مصر، المغرب بنسب تفاوتت بين مستوى 0.2 في المائة و137.7 في المائة مقارنة بعام 2013. هذا في حين حققت تونس تراجعاً في الفائض خلال عام 2014 بلغت نسبته 6.6 في المائة ليبلغ حوالي 1.4 مليار دولار مقابل 1.5 دولار مسجلة خلال العام السابق، الشكل (10).

هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية

يعد بندي النقل والسفر من أهم مكونات بنود تجارة الخدمات في الدول العربية. فبالنسبة لمكونات المتحصلات من الصادرات الخدمية، ارتفعت حصة متحصلات النقل بصورة طفيفة لتصل إلى نحو 27.4 في المائة من إجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية خلال عام 2014، مقارنة مع حصة قدرها 27.2 في المائة خلال عام 2013. كما ارتفعت حصة بند السفر لتبلغ حوالي 45.5 في المائة خلال عام 2014، مقابل 45.3 بالمائة محققة خلال العام السابق.

فيما يتعلق بالمدفوعات عن الواردات الخدمية، تراجعت مساهمة بند النقل في إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية من مستوى 28.8 في المائة خلال عام 2013، لتصل إلى نحو 26.4 في المائة خلال عام 2014. أما

حصة المدفوعات من بند السفر فقد ارتفعت بشكل طفيف لتسجل نحو 24.8 في المائة مقارنة مع مستوى 24.1 في المائة من إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية خلال عام 2013، الشكل (10).



المصدر: الملحق (11/8 أ)، (11/8 ب)، (11/8 ج)، و(11/8 د).

وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم التطورات في المتحصلات والمدفوعات لمكونات تجارة الخدمات في الدول العربية:

بند النقل

تأثر الميزان الخدمي لبند النقل خلال عام 2014 بالتطورات الداخلية التي تشهدها بعض الدول العربية، وخاصة النقل البري، وذلك بالإضافة إلى تأثير تلك التطورات على توقف بعض الموانئ البحرية في تلك الدول. فقد بلغ إجمالي المتحصلات من بند النقل للدول العربية كمجموعة نحو 37.5 مليار دولار مقارنة مع 33.3 مليار دولار مسجلة خلال عام 2014، بزيادة بلغت نسبتها 12.6 في المائة. وقد حققت جميع الدول العربية زيادة في المتحصلات الخدمية لبند النقل خلال عام 2014، فيما عدا كل من تونس والعراق التي شهدت تراجع في تلك المتحصلات. فقد سجلت السودان زيادة في متحصلات النقل تقارب الضعفين خلال عام 2014 مقارنة بالعام السابق. وحققت كل من الإمارات، قطر، الكويت، المغرب ارتفاع في متحصلات النقل بنسب تراوحت بين 19.9 في المائة، و33.3 في المائة مقارنة بعام 2013. وسجلت كل من الأردن، القمر، لبنان، موريتانيا، ارتفاعاً بنسب تراوحت بين 12.9 في المائة و16.4 في المائة خلال عام 2014 مقارنة مع العام السابق. كما حققت كل من البحرين، الجزائر، جيبوتي، السعودية، عمان، ليبيا ومصر ارتفاعاً في متحصلات النقل بنسب متباينة تقل عن مستوى 10 في المائة مقارنة بعام 2013. بينما تراجع متحصلات بند النقل خلال عام 2014 في كل من تونس، العراق بنسب بلغت 9.5 في المائة، و3.8 في المائة على التوالي مقارنة

بالعام السابق. وتجدر الإشارة أن إجمالي المتحصلات الخدمية لبند النقل في كل من الإمارات، السعودية، قطر، مصر، المغرب تمثل حوالي 75 في المائة من إجمالي متحصلات بند النقل للدول العربية كمجموعة.

وبالنسبة للمدفوعات الخدمية لبند النقل، فقد ارتفعت خلال عام 2014 بنسبة بلغت 5.7 في المائة لتبلغ نحو 87.7 مليار دولار مقارنة مع 83 مليار دولار محققة خلال العام السابق. وجاء ذلك نظراً لارتفاع الواردات السلعية للدول العربية خلال عام 2014 نتيجة لزيادة مستويات الإنفاق الحكومي وتبني بعض الدول عدد من المشروعات القومية العملاقة. وعلى مستوى الدول فرادى، سجلت جميع الدول العربية ارتفاعاً في المدفوعات الخدمية لبند النقل، فيما عدا كل من الأردن، السعودية، السودان، العراق، لبنان، التي شهدت تراجعاً في تلك المدفوعات. فقد تراوح الارتفاع بين مستويات 11.2 في المائة و23.3 في المائة في كل من جيبوتي، قطر، مصر، المغرب، اليمن خلال عام 2014. وحققت كل من الإمارات، الجزائر، عمان، الكويت نسب زيادة تراوحت بين 5.5 في المائة، 7 في المائة مقارنة بالعام السابق. أما البحرين، تونس، القمر، ليبيا، موريتانيا فقد سجلت نسب ارتفاع تقل عن 4 في المائة خلال عام 2014 مقارنة مع عام 2013. هذا، في حين حققت كل من الأردن، السعودية، السودان، العراق، لبنان، تراجعاً في المدفوعات الخدمية لبند النقل خلال عام 2014 تراوحت نسبتها بين 0.1 في المائة و15.4 في المائة مقارنة مع عام 2013.

وكمحصلة للتطورات السابقة في كل من المتحصلات والمدفوعات الخدمية لبند النقل فقد ارتفع العجز المحقق في ميزان بند النقل للدول العربية كمجموعة ليبلغ نحو 50.2 مليار دولار خلال عام 2014 مقارنة مع 49.7 مليار دولار خلال العام السابق، مسجلاً بذلك نسبة زيادة بلغت 1 في المائة. وعلى مستوى الدول فرادى ارتفع العجز في كل من الجزائر، تونس، عمان، قطر، ليبيا، موريتانيا، اليمن بنسب تراوحت بين 46 في المائة، 1.2 في المائة خلال عام 2014. وشهدت مصر تراجعاً في فائض بند النقل بلغت نسبته 32.8 في المائة ليصل إلى حوالي 1.5 مليار دولار مقارنة مع مستوى 2.3 مليار دولار مسجلة خلال عام 2013. بينما ارتفع الفائض في البحرين ليبلغ نحو 55.2 مليون دولار خلال عام 2014. هذا بينما شهدت بقية الدول العربية تراجعاً في عجز ميزان خدمات بند النقل تراوحت نسبته بين 0.3 في المائة في القمر، 42.8 في المائة في لبنان، الملحق (11/8 ب).

بند السفر

ارتفع العجز في الميزان الخدمي لبند السفر والسياحة في الدول العربية كمجموعة بصورة ملحوظة خلال عام 2014، وذلك نظراً لظروف عدم الاستقرار التي يشهدها عدد من دول المنطقة وتأثيرها على دول الجوار. بالإضافة إلى مساهمة تحسن مستويات الإنفاق الخاص في بعض الدول العربية في زيادة مستوى المدفوعات على السياحة في الخارج. وقد بلغت المتحصلات من بند السفر والسياحة الإجمالية في الدول العربية خلال عام 2014 حوالي 62.4 مليار دولار مقارنة مع مستوى بلغ نحو 55.5 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق، أي بنسبة زيادة قدرها 12.4 في المائة. فقد حققت جميع الدول العربية ارتفاعاً في مستوى المتحصلات من بند السفر خلال عام 2014، باستثناء موريتانيا التي تراجعت فيها حصيلة السياحة بنسبة 10.5 في المائة لتصل إلى 36.5 مليون دولار مقارنة بالعام السابق.

وتراوحت نسبة الارتفاع بين 12.7 في المائة و44.4 في المائة بكل من الإمارات، جيبوتي، السودان، العراق، قطر، القمر، الكويت، مصر. بينما شهدت بقية الدول نسب ارتفاع تقل عن مستوى 10.5 بالمائة خلال عام 2014 مقارنة بالعام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن تطور قطاع السياحة والاهتمام به من قبل حكومات بعض الدول المصدرة للنفط، جعل من هذه الدول مقصداً رئيسياً لتدفقات السياحة الواردة المنطقة وخاصة على ضوء ظروف عدم الاستقرار وأثاره الذي تعاني منه الدول الرئيسية الجاذبة للسياحة في المنطقة.

وفيما يتعلق بالمدفوعات الخاصة ببند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة، فقد ارتفعت بصورة ملموسة لتسجل نحو 82.3 مليار دولار خلال العام السابق، أي بزيادة بلغت نسبتها نحو 18.6 في المائة. ويعزى ذلك إلى التحسن الذي شهده مستوى الإنفاق الخاص في بعض الدول العربية، حيث ساهم في زيادة مستويات الإنفاق على السياحة في الخارج بتلك الدول. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، شهدت مدفوعات السياحة والسفر زيادة في كل الدول العربية، عدا السودان التي شهدت تراجعاً بنسبة 37.1 في المائة خلال عام 2014 لتسجل مل قيمته 275.9 مليون دولار. وتراوحت نسبة الارتفاع بين 16.8 في المائة و32.9 في المائة بكل من السعودية، العراق، قطر، الكويت، لبنان. كما شهدت نسبة الارتفاع خلال عام 2014 في كل من الجزائر، القمر، المغرب، واليمن تراوحاً بين 10.3 في المائة و13.9 في المائة مقارنة مع 2013.

ونتيجة للتطورات السابقة في جانبي المتحصلات والمدفوعات الخاصة ببند السياحة والسفر، ارتفع العجز في ميزان السفر والسياحة بنسبة 43.3 في المائة ليبلغ حوالي 19.9 مليار دولار خلال عام 2014 مقارنة مع 13.9 مليار دولار خلال العام السابق. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفع العجز بشكل ملحوظ في كل من الجزائر، السعودية، العراق، قطر، الكويت وموريتانيا حيث تراوحت نسبة الارتفاع بين 16.5 و47.8 في المائة، بينما سجلت ليبيا نسبة ارتفاع أقل حيث بلغت 5.9 في المائة خلال عام 2014. هذا في حين تراجع العجز في كل من الإمارات وعمان بنسب بلغت 0.7 بالمائة و69 في المائة في كل منهما على الترتيب. وارتفع الفائض في ميزان السياحة والسفر في كل من الأردن، البحرين، تونس، جيبوتي، القمر، مصر، المغرب، اليمن بنسب تفاوتت بين 1.1 في المائة و34.1 في المائة. كما ارتفع الفائض في السودان بمقدار الضعف تقريباً ليبلغ نحو 691.2 مليون دولار خلال عام 2014.

تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي

تحرير تجارة السلع

شكلت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981 الأساس القانوني ومحور عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي انطلقت عام 1998 ضمن إعلان برنامج تنفيذي لمنطقة تجارة حرة عربية كبرى تضمنت مجموعة من الركائز الرئيسية أساسها إجراء التخفيض الجمركي على كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع الصناعية والزراعية العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء حيث دخلت تلك السلع المتبادلة مرحلة التحرير الكامل

عام 2005 بين الدول الأعضاء بما فيها الجزائر التي التحقت وانضمت إلى المنطقة عام 2009. وقد استثنيت بذلك السودان واليمن التي تم مراعاة ظروفها الإنمائية لتنتهي تخفيضاتها الجمركية عام 2012 مع منح فلسطين عضوية كاملة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي جمعت كافة الدول العربية باستثناء الصومال وجيبوتي والقمر وموريتانيا.

بدأت عملياً مرحلة التفاوض لتحرير التجارة السلعية عام 1998 حيث ساهمت اللجان المختصة على إتمام متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفي عام 2013 تم تحديد الصعوبات التي تم تنظيمها وعرضها على قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية وصدر عنها قرارات تحث بالعمل على الانتهاء من كافة متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإطلاق المزيد من جولات التفاوض بشأن قواعد المنشأ التفصيلية واستكمالها ووضع آلية معاملة منتجات المناطق الحرة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عند تصديرها إلى الدول الأعضاء في المنطقة من حيث تحديد المنشأ والرسوم الجمركية عليها. كما تم وضع البرامج اللازمة لتعزيز بنية الخدمات المساندة للتجارة بما فيها النقل والمواصلات. كما وجهت القمة إلى وضع المواصفات والمقاييس للسلع العربية بصيغتها النهائية وتطوير الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة بالنسبة للصادرات والواردات العربية البينية وتوحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية فيما بين الدول العربية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار. ومن ذلك العام عكفت المفاوضات على استكمال تلك الموضوعات والتي كان من أهمها ضرورة الالتزام بالتخفيض الجمركي وإلغاء قوائم السلع المستثناة حيث لم تخفض الجمهورية اليمنية الشريحة الجمركية الأخيرة والبالغة 16 في المائة منذ عام 2012 ولا زال لديها قائمة استثناءات. وعلى مستوى عضوية الجزائر لا تزال قائمة الاستثناءات البالغة 945 سلعه غير مطبق عليها التخفيض الجمركي.

بالمقابل انحصرت موضوعات المنطقة الأخرى التي لم تستكمل بعد منذ عقد قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية عام 2013. وخلال عام 2014 استمرت المفاوضات لمعالجتها واستكمال البنية التشريعية للمنطقة التي حددتها قمة الرياض وجرى تنفيذ البعض منها بعد قمة الدوحة عام 2013 خصوصاً على مستوى قواعد المنشأ التفصيلية والقيود غير الجمركية. حيث استمرت المتابعة لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والقمة السياسية العربية والاقتصادية التنموية والاجتماعية وتكثيف عمل اللجان الفنية المتخصصة وعقد الاجتماعات واعداد الدراسات والمتابعة مع الدول الأعضاء. وقد نتج عنها إتمام المواقف التنفيذية الخاصة بالمنطقة بشأن معاملة منتجات المناطق الحرة بحيث تعامل معاملة السلع الأجنبية عند تصديرها للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

فيما يتعلق بقواعد المنشأ فقد تم عقد دورات استثنائية على مستوى كبار المسؤولين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة قواعد المنشأ غير المتفق على قواعدها التفصيلية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتحديد مسارات التفاوض التي من شأنها الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية وإتمام متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووضع مسارات تفاوض جديدة من شأنها الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية وخصوصاً القائمة النهائية والتي بلغت 43 بند سلعي وفق تصنيف النظام المنسق ورفعها لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وضمن هذا الاتجاه فقد تحفظت

بعض الدول الأعضاء على مسارات التفاوض التي اعتمدها الدول العربية للانتهاج من قواعد المنشأ التفصيلية بموجب قرار قمة الدوحة الذي فرض على الدول تعزيز مسارات التفاوض وفق الاتفاق الجماعي القائم على الاغلبية. أما ما يتعلق بتوحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية فيما بين الدول العربية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار وصياغة آليات المعالجات التجارية على مستوى الدعم و الإغراق والتدابير الوقائية فلا زالت مدار التفاوض من قبل لجنة التنفيذ والمتابعة وباقي الفرق الفنية المختصة .

وفيما يخص وضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصيغتها النهائية وتطوير الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة بالنسبة للصادرات والواردات العربية البيئية فقد تم عام 2014 وضع مسارات محددة لموضوع القيود الفنية والاعتراف المتبادل لشهادات المطابقة باعتبارها من أهم القيود غير الجمركية ، وفي هذا الإطار تم إنشاء الجهاز العربي للاعتماد ARAC في إطار المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وتم تأهيله لممارسة دوره الإقليمي في تهيئة مجالات الجودة ، وما يتعلق بالمواصفات والمقاييس حيث تم إطلاق مشروع "برنامج تطوير نظام المواصفات القياسية العربية والقواعد الفنية وتطوير الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة وسلامة الغذاء بالنسبة للصادرات والواردات العربية البيئية في الدول العربية".

ضمن وضع البرامج اللازمة لتعزيز بنية الخدمات المساندة للتجارة بما فيها النقل والمواصلات فقد تم عام 2014 في إطار مبادرة "المساعدة من أجل التجارة" التي أطلقتها المؤسسة الإسلامية الدولية لتنمية التجارة عام 2013، دعوة الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تنفيذ البرامج التي تضمنتها المبادرة الموجهة لدعم بنية الخدمات المساندة للتجارة وتطوير التشريعات للدول العربية عموماً والأقل نمواً منها على وجه الخصوص. وعلى الرغم من تطبيق مدخل تحرير التجارة بين الدول العربية لا زالت الاحصائيات حول التجارة البيئية كما تم توضيحها في الجزء السابق لا ترتقي الى مستوى الطموح ولم يصل بعد مؤشر التكامل الاقتصادي العربي الى مستويات مرتفعة تبين مدى اعتماد الدول العربية على صادراتها البيئية لسد احتياجاتها كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (10)

مؤشر التكامل الاقتصادي العربي موزعاً لسنوات مختاره

السنة	مؤشر التكامل الاقتصادي العربي(*)
1998	4.8
2003	5.3
2009	6.5
2013	5.2
2014	5.8

(*) :يتم حسابها كنسبة الصادرات البيئية/إجمالي التجارة العربية الإجمالية.
المصدر :ملحق التجارة العربية الاجمالية (1\8) ملحق التجارة العربية البيئية (5\8).

وكما هو مبين في الجدول السابق فقد ارتفع مؤشر التكامل الاقتصادي العربي والذي يقيس نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية من 4.8 في المائة عام 1998 وهو العام الذي اطلقت فيه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ليصل إلى 6.5 في المائة عام 2009 بعد بلوغ الرسوم الجمركية القيمة الصفرية بين الدول الأعضاء عام 2005، وقد تزامن في تلك السنة انضمام الجزائر إلى المنطقة ليبلغ مؤشر التكامل الاقتصادي العربي 5.8 في المائة عام 2014 مقارنة بنسبة 5.2 في المائة عام 2013.

وتبين بيئة العمل التجاري بين الدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن وجود العديد من المعوقات التي تؤثر في قدرتها على زيادة التجارة العربية البينية حيث بالإضافة الى ضعف هيكل الانتاج العربية وعدم توفر قاعدة انتاجية تزيد من المبادلات التجارة يوجد أيضا العديد من الحواجز غير الجمركية التي تتعرض لها تجارة الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث تتخذ أشكالاً مختلفة أرتبط بعضها بإجراءات على شكل قيود غير جمركية مقيدة للتجارة وأخرى بعوائق غير جمركية سببتها المعطيات الإدارية والتنظيمية. وفيما يلي تحليلاً لتلك الحواجز:-

إجراءات شبه تعريفية

تنوعت مسميات الإجراءات شبه التعريفية التي أظهرتها الدول الأعضاء والقطاع الخاص من واقع التطبيق لتشمل فرض رسوم تصديق على وثائق الاستيراد والتصدير. كما يتم فرض رسوم أو ضرائب بنسب تصاعديّة على أساس القيمة و رسوم أخرى على تجارة العبور ورسوم جمركية مرتفعة على منتجات محددة. بالإضافة إلى المغالاة في تطبيق رسوم الخدمات الجمركية كرسوم الفحص. كما يستخدم إعادة التقييم الجمركي على البضائع لتعويض النقص بالإيرادات الجمركية. وفي إطار التغلب على تلك الإجراءات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، صدرت العديد من القرارات عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إذ الغي العمل تماماً بإجراء التصديق على شهادات المنشأ والوثائق المصاحبة من السفارات والقنصليات وما كان يترتب على هذا الإجراء من رسوم. كما اتخذت إجراءات تلزم الإدارات الجمركية في الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالإحكام الواردة في المادة السابعة من اتفاقية الجات بشأن التقييم الجمركي والطلب من الإدارات الجمركية في الدول العربية الأعضاء في المنطقة ضرورة الاعتماد على الرقابة اللاحقة وعند الاختلاف يطبق القانون الداخلي في كل دولة. كما تم الطلب من الإدارات الجمركية في الدول العربية الأعضاء التبادل فيما بينها قواعد البيانات المتعلقة بالأسعار المرجعية للحيلولة دون التلاعب في أسعار السلع وأن لا يشكل التشدد في أسلوب تحديد السعر المرجعي والتقييم للأغراض الجمركية قيوداً غير جمركي.

إجراءات السيطرة على الأسعار

شمل رفض بعض الدول دخول بعض المنتجات إلى أسواقها بحجة الإغراق. كما يتواجد في بعض الدول ضرائب على شكل نسب مئوية على السلع المستوردة تختلف عن ذات النسبة المفروضة على المنتج المحلي وتأخذ عدة أشكال كضريبة المبيعات أو ضريبة الاستهلاك أو ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة. كما يوجد تباين في أنظمة حماية الإنتاج الوطني والمتمثلة بالإعانات الرسمية والإجراءات الوقائية في حالة حدوث زيادة مفاجئة في واردات معينة.

إجراءات مالية

تشمل التشدد في إجراءات الائتمان وفرض رسوم تحويلات على العملات وربط منح ترخيص تحويل مبلغ الاستيراد بتصدير المورد لمواد بمبالغ مماثلة، وطلب رخص تحويل العملة. كما ويوجد أيضا قصر الانتفاع بالموازنات من النقد الاجنبي على القطاع العام دون غيره، واستخدام أسعار صرف مختلفة عند حساب الرسوم، وتعدد أسعار الصرف عند تقييم البضائع المستوردة قد تصل إلى ثلاث معدلات سعر صرف للقطع الأجنبي. بالإضافة إلى قيود التحويل الخارجي (خاصة تعدد اسعار الصرف) وطلب استصدار تراخيص نقدية للواردات. أما الإجراءات المتخذة بشأن القيود المالية في إطار المنطقة للحد منها فقد تركزت حول عدم ربط عمليات الاستيراد بأية قيود مالية بما فيها تلك المتعلقة بربط عملية الاستيراد بشرط التصدير في حدود مبالغ محددة أو مماثلة.

إجراءات الترخيص

تشمل تطبيق نظم رخص الاستيراد غير التلقائية. وإجراءات طلب الحصول على الإعفاء الجمركي لدخول السلع العربية المصدرة باعتباره إجراء حمائي وليس للأغراض الإحصائية وعدم السماح بالاستيراد بموجب تراخيص استيراد .

إجراءات مراقبة الكميات

تشمل تقييد دخول بعض السلع بناء على منشأها و منع الاستيراد ورخص وحصص الاستيراد ، وفرض حصص كمية لبعض المنتجات وخصوصا الكيماويات وفرض حظر على بعض السلع. كما تمارس بعض الدول فرض الرسوم أو المنع من استيراد بعض السلع، ووضع شرط الحصول على أدونات مسبقة للتمتع بالإعفاء الجمركي، بحجة الخشية من الإغراق أو من تسلسل سلع أجنبية لتسفيد من امتيازات المنطقة في ظل عدم وجود قواعد منشأ تفصيلية عربية لهذه السلع. ونحو الحد من تأثير القيود غير الجمركية ذات العلاقة بمراقبة الكميات فقد تم في إطار المنطقة وقف العمل بنظام رخص الاستيراد والتصدير تمشا مع ما ورد بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الإجراءات الاحتكارية

تشمل منح رخص انفرادية لبعض الشركات لتقديم خدمات مساندة لعمليات الاستيراد والتصدير وحصر استيراد بعض المواد في القطاع العام دون القطاع الخاص. وتطبيق نظام مشتريات خاص بالدولة للتحكم في مصدر المشتريات. وفي حالات أخرى أشترط السماح باستيراد بعض المنتجات شريطة إلا يكون لها مثيل في الإنتاج المحلي. كما يتم إخضاع الواردات إلى الرقابة والزام تسجيل المصدرين في سجل تجاري لدى بلد الاستيراد قبل أية عملية تصدير، إذ يتم قبول أو رفض الشركة من طرف السلطات الحكومية. كما تخصص الاعتمادات المالية للمؤسسات الحكومية لتمكينها من احتكار الاستيراد، وللمحد من القيود غير الجمركية الاحتكارية فقد تم الدفع في إطار المنطقة باتجاه أن تعمل الدول العربية الأعضاء على إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم المنافسة ومراقبة الاحتكارات لما لذلك من أثر على تكلفة تقديم الخدمات المساندة لعمليات الاستيراد والتصدير.

المعوقات الفنية

تشمل التشدد في تطبيق المواصفات والمقاييس على السلع العربية والمبالغة في الاشتراطات التي تطلبها السلطات لاستكمال التخليص على البضائع واشتراط مواصفات فنية مبالغة فيها ذات علاقة بالتعبئة والتغليف ، وتعدد جهات الاختبارات وتنوع أماكنها. فضلاً عن التعسف في شرط إلصاق البيان أو دلالة المنشأ على البضاعة. بالإضافة إلى عدم بلورة نظم واضحة للتدابير الصحية والصحة النباتية واختلافات إجراءات الحجر الزراعي والحيواني المتبع. بالإضافة إلى عدم وجود آليات واضحة عند مطابقة شهادات المنشأ في حال التأكد من مدى مساواة المواصفات الوطنية للمنتجات المصنعة محلياً والمنتجات المستوردة. وأيضاً يتم تطبيق اشتراطات على استيراد بعض السلع ذات المنشأ الوطني وفرض مواصفات ومقاييس تعجيزية و تأخير إجراءات التحليل المخبري على السلع وارتفاع تكاليفها.

تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية

أصبحت التجارة في الخدمات أحد الجوانب المحورية الهامة لكافة اتفاقيات التجارة الحرة والترتيبات الإقليمية، وذلك لما لقطاع الخدمات من أهمية كبيرة كأحد القطاعات الداعمة للنمو والتنمية بالدول ولما يمثله من بنية تحتية هامة تؤثر على كفاءة كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى وخاصةً فيما يتعلق بجذب الاستثمارات وتدعيم تنافسية تلك القطاعات. وإدراكاً من الدول العربية لتلك الأهمية أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية عام 2000 وكذا أصدرت القمة العربية في بيروت عام 2002 قرارات تحث الدول العربية على سرعة إدماج التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك تنفيذاً لما تضمنه البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ومع مطلع عام 2002 بدأت الدول العربية في التفاوض على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات فيما بينها حيث تم الاتفاق على مشروع اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وبذلك انطلقت جولة بيروت لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية عام 2004. وقد تبنت آلية المفاوضات منهج العرض والطلب، بحيث تتقدم الدول بجدول التزاماتها المقدمة في إطار منظمة التجارة العالمية كعروض أولية وكأساس للتفاوض، ثم تقدم الدول بشكل ثنائي طلباتها إلى الدول الأخرى لتحرير القطاعات الخدمية، يلي ذلك دراسة الدول لتلك الطلبات ودراسة وضع السوق المحلي والتشريعات المنظمة للقطاعات الخدمية والتي سوف تنعكس في الالتزامات التي ستقدمها الدول في إطار العروض المحسنة والعروض النهائية. ويجب أن تعكس العروض النهائية للدول مستوى تحرير القطاعات الخدمية أعلى من مستويات التحرير المقدمة في إطار منظمة التجارة العالمية.

قدمت عدد من الدول العربية جداول التزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية للانضمام للمفاوضات وهي الأردن ولبنان والإمارات والسعودية والكويت وقطر وسلطنة عُمان ومملكة البحرين والمغرب وتونس ومصر. كما تقدمت اليمن عام 2013 بجدول التزاماتها، وتلى ذلك تبادل الطلبات الثنائية بين الدول وعقد عدد من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف والتي نتج عنها تقديم ثمان دول من العروض المحسنة وهي الأردن ولبنان والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عُمان والبحرين ومصر، كما تقدمت مصر بنسخة ثانية من العرض المحسن وتقدمت الكويت بعرض محسن ثان في قطاع خدمات الحاسب الآلي في إطار المفاوضات القطاعية حول هذا القطاع.

وعلى الرغم من عقد العديد من الاجتماعات في جولة المفاوضات الحالية التي بدأت عام 2004 إلا أن تلك المفاوضات مازالت مستمرة، ولم تحقق السنوات الأخيرة للمفاوضات أي تقدم ملموس بالإضافة إلى عزوف العديد من الدول على المشاركة في المفاوضات حيث تم خلالها إتباع العديد من الآليات لدفع المفاوضات وإنهاء الاتفاقية، إلا أن حصيلة سنوات المفاوضات لا تعكس مستويات التحرير المنشودة لإنهاء الاتفاقية على الرغم من صدور قرارات متتالية للجنة العربية وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد توقيات زمنية لإنهاء المفاوضات ودخول الاتفاقية حيز النفاذ وحث الدول على المشاركة بفاعلية في المفاوضات والالتزام بالتوقيات الزمنية التي تم إقرارها على مستوى القادة، وهو الأمر الذي أعطى انطباع بعدم جدية الدول العربية وعدم وجود الإرادة السياسية لإنهاء المفاوضات ودخول الاتفاقية حيز النفاذ.

ومن العوامل المعيقة لإحراز تقدم في تحرير تجارة الخدمات تباين القدرات التفاوضية للدول العربية في مجال التجارة في الخدمات، بالإضافة إلى تباين القدرات الفنية حول اتفاقيات الخدمات ودراسة أسواق وتشريعات القطاعات الخدمية و إلى التغيير المستمر للمفاوضين المعنيين بملف التجارة في الخدمات والذي أدى إلى عدم وجود طاقات محلية فنية قوية لمتابعة العملية التفاوضية فضلا عن عدم مشاركة في المفاوضات التي ليس لديها جداول التزامات مبدئية حيث أنها غير عضو في منظمة التجارة العالمية وبالتالي صعوبة دراسة كافة القوانين والتشريعات الداخلية ووضع تنافسية القطاعات الخدمية بها مقارنة بالدول التي أنظمت حديثا إلى منظمة التجارة العالمية أو في مرحلة الانضمام التي عكست جداول التزاماتها في إطار المنظمة مستويات مرتفعة من التحرير تفوق غالباً العروض المقدمة من بقية الدول العربية في إطار مفاوضات الدول العربية، مما أدى إلى رفض تلك الدول التقدم بالمزيد من التحرير.

ومن العوامل الأخرى التي أعاققت تحقيق تقدم في تحرير تجارة الخدمات أيضا غياب الرؤية الشاملة لكافة القطاعات الخدمية على المستوى المحلي، وكذا غياب آلية للتنسيق الداخلي مع كافة أصحاب المصلحة من الوزارات المعنية بالقطاعات الخدمية والقطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية مما يعني فقدان المقررة وضع تصور شامل لكافة العوامل التي تؤثر على القطاعات الخدمية خاصة في ظل تعدد الجهات المنظمة والمنتجة للخدمات وتداخل التشريعات والقوانين. بالإضافة إلى ضعف قواعد البيانات والإحصاءات الخاصة بالقطاعات الخدمية، وهو الأمر الذي يصعب معه تحليل أثر تحرير القطاعات الخدمية على التجارة البينية بين الدول العربية وبالتالي يصعب اتخاذ القرار بتحرير تلك القطاعات في إطار التزام دولي أو إقليمي.

أما ما يتعلق بوضع جداول الالتزامات الخاصة باتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في صيغتها النهائية وتحديد جدول زمني محدد بهذا فيجري العمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتسريع وتيرة التفاوض بين الدول الأعضاء ستبرز نتائجها في الأعوام القادمة.

تحضيرات الاتحاد الجمركي العربي

عرف البرنامج التنفيذي في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الدول العربية الاتحاد الجمركي على أنها منطقة يتم فيها حرية انتقال السلع بين الدول الأعضاء دون أي ضرائب جمركية وضرائب ذات أثر مماثل وقيود غير جمركية، ويطبق فيها قانون جمركي موحد وتعريف جمركية موحدة ولوائح تجارية موحدة حيال الواردات من الدول الأخرى، ويتم تحصيل الضرائب الجمركية والرسوم على السلع الأجنبية في نقطة دخول واحدة. وقد قسمت موضوعات البرنامج التنفيذي بحيث شمل القسم الأول الإطار العام والقسم الثاني القانون الجمركي الموحد والقسم الثالث التعريف الجمركية والضرائب تجاه العالم الخارجي والقسم الرابع الموارد المالية والقسم الخامس الإطار المؤسسي للاتحاد الجمركي العربي بما فيه جهاز الإشراف والجهاز التنفيذي للاتحاد الجمركي العربي والقسم السادس الأحكام العامة والمنافذ الجمركية المؤهلة.

على مستوى متطلبات وأسس الاتحاد الجمركي العربي فقد تم حصرها في تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي وقانون جمركي موحد ولوائح وأنظمة تجارية موحدة حيال الواردات من الدول غير الأطراف وتوحيد الإجراءات الجمركية وغير الجمركية ذات العلاقة ونقطة دخول واحدة (أولى) تتم فيها كافة الإجراءات وتحصيل الضرائب الجمركية والرسوم المقررة في إطار الاتحاد. بالإضافة معاملة السلع المنتجة في أي دولة عضو في الاتحاد معاملة المنتجات الوطنية.

أما اللجان الفنية للاتحاد الجمركي العربي فقد بينها البرنامج التنفيذي للاتحاد وقسمها إلى لجنة القانون الجمركي العربي الموحد والمعنية بوضع القانون الجمركي الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، وتتابع تطبيقه في الدول الأعضاء بعد قيام الاتحاد. أما لجنة التعريف الجمركية الموحدة فمهمتها تقترح الجدول الموحد لتصنيف وتبويب السلع للدول العربية وفق النظام المنسق بما في ذلك البنود الفرعية المحلية الموحدة للدول العربية. ومتابعة التحديثات التي تصدر عن منظمة الجمارك العالمية وإضافتها على جدول التعريف. وتقترح قائمة السلع المعفاة من الضرائب الجمركية، وفئات الضرائب الجمركية على ما تبقى من سلع. أما لجنة الإجراءات والمعلومات الجمركية

فقد تولت توحيد الإجراءات والنماذج الجمركية في إدارات الجمارك في الدول الأعضاء. وأيضاً تضع الآليات اللازمة لتسهيل تبادل المعلومات والربط الآلي بين المراكز الجمركية.

فيما يتعلق بلجنة القانون الجمركي العربي الموحد فقد اقتصت بكافة الموضوعات المتعلقة بالقانون الجمركي الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، وتتابع تطبيقه في الدول الأعضاء وقد تم الانتهاء عام 2014 من مسودة القانون ويجري حالياً التحضير لصياغة اللوائح التنفيذية لحساب القيمة للأغراض الجمركية الإدخال المؤقت للبضائع دون استيفاء الضريبة والإدخال المؤقت/ فترة الإدخال المؤقت الإدخال المؤقت وشروط التطبيق العملي لوضع الإدخال المؤقت والضمانات الواجب تقديمها وإعادة التصدير ورد الضريبة وإعفاء الأمتعة الشخصية وحقوق وصلاحيات موظفي الإدارة وواجباتهم مستلزمات الجمعيات الخيرية شروط النقل داخل النطاق الجمركي.

أما لجنة التعريف الجمركية الموحدة فقد اقتصت بكافة الموضوعات المتعلقة بتصنيف وتبويب السلع للدول العربية وفق النظام المنسق بما في ذلك البنود الفرعية الموحدة للدول العربية فضلاً عن التعريف الجمركية الموحدة والضرائب غير الجمركية وتقدم قائمة السلع المعفاة من الضرائب الجمركية وفئات الرسوم الجمركية علي ما تبقي من السلع. وقد أنهت لجنة التعريف إدخال التفريعات الوطنية للدول الأعضاء و تعديل جدول التعريف وفق النظام المنسق لعام 2012.

أما لجنة الإجراءات والمعلومات الجمركية فقد كلفت في توحيد الإجراءات والنماذج الجمركية في إدارات الجمارك في الدول الأعضاء وتضع الآليات اللازمة لتسهيل تبادل المعلومات والربط الآلي بين المراكز الجمركية. بما فيها أنظمة تسهيل التجارة و تطبيقاتها. وإزالة معوقات التجارة وتيسير انتقال السلع وتوحيد الإجراءات و النماذج الجمركية في إدارات الجمارك في الدول الأعضاء(البيان الجمركي الموحد في أغراض التصدير والاستيراد- مناطق حرة -ترانزيت) ووضع الآليات اللازمة لتسهيل تبادل المعلومات والربط الآلي بين المراكز الجمركية وتقييم المنافذ الجمركية المؤهلة ومتابعتها. وقد تم إقرار شكل نموذج البيان الجمركي العربي الموحد كما يجري حالياً إعداد مسودة دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد وتم الانتهاء من جانب الاستيراد التجاري والشخصي. كما أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره بوضع برنامج عمل وحدود زمنية لإنهاء الموضوعات المكلفة بإتمامها في إطار تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي، والنظر في إنشاء لجان للتفاوض حول الموضوعات المستجدة في إطار الاتحاد الجمركي العربي. وبناء على ذلك تم تحديد عام 2015-2017 لتأهيل المنافذ الجمركية في الدول العربية وإنهاء القانون الجمركي العربي الموحد ودليل الإجراءات الجمركية والنموذج الجمركي العربي الموحد .

أن مسيرة الاتحاد الجمركي تتطلب بالإضافة إلى الالتزام السياسي ضرورة وجود سياسات للتنسيق في الدول العربية على مستويات الاقتصاد الكلي والجزئي ومسيرة التنمية وبناء القدرات والتحليلات المالية لمكاسب الاتحاد الجمركي العربي لكل دولة والبناء المؤسسي في معظم الدول العربية لمتابعة متطلبات الاتحاد الجمركي العربي مما يعني بالنهاية إيجاد الحدود الزمنية لكل دولة وتصوراتها حول الاتحاد الجمركي العربي.